



PROVISIONAL

A/31/PV.87
6 December 1976

ARABIC

FILE COPY
RETURN TO
DISTRIBUTION

Bureau C. 111



الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(سرى لانكا)

السيد أميراسنغ

الرئيس :

— مواصلة النظر في البند (٢٩) : الحالة في الشرق الأوسط :
تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥نظر البند ٢٩ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/31/270-S/12210)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبدأ الجمعية العامة مساء اليوم ، بحث البند ٢٩ من جدول الأعمال بعنوان " الحالة في الشرق الأوسط " . وأود أن أقترح - قبل اعطاء الكلمة للمتكلم الأول - قتل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في الساعة السادسة من مساء غد الجمعة الموافق ٣ كانون الأول / ديسمبر ، فإذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك سوف أعتبر أنه قد تقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، تستأنف الجمعية العامة اليوم ، مناقشة الموقف في الشرق الأوسط ، والذي يشكل استمراره تهديدا جديا لفرص السلام والاستقرار في المنطقة ، وبالتالي ، للسلام والأمن الدوليين . ولا شك أن الجمعية العامة ، حين تناقش هذا الموقف ، فهي عليمة بأبعاده ، متيقظة للنتائج التي يمكن أن تترتب على استمراره ، واعية لمناورات التعويق والتجميد التي تتعرض لها مسيرة السلام بحجة بعد أخرى ، وبالتالي ، فهي واعية دون شك ، لمسؤولياتها في التعبير باسم المجتمع الدولي كله ، عن الرفض في خرق مبادئ الميثاق وعدم احترام مبادئه وأهدافه ، وكذلك في أخذ المبادرة في الوقت المناسب ، إذا ما تعذر تحقيق التقدم والتحرك نحو السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، اعمالا لمبادئ الميثاق ، وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة .

ولقد أوضحت مصر في أكثر من مناسبة ، وبصفة خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، رغبتها الأكيدة في السلام العادل ، وسياستها الثابتة في المشاركة في كل ما من شأنه تحقيق هذا السلام ، وتجنب المنطقة احتمالات الصدام ، وويلات الحروب ، التي تعرضت لها منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً ، أى منذ تعرض شعب فلسطين لانكار حقه المشروع في الحياة وتقدير المصير والاستقلال ، بشكل غير مسبوق في التاريخ ، وبخاصة في عصرنا هذا الذى يشكل ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية في مسيرة الانسان وتقدمه .

لقد فتحت حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ الطريق الى السلام العادل في الشرق الأوسط بما أوضحت به بكل جلاء من أن الشعور بالتميز والتفوق ، وبالتالي الشعور بالغرور والغطرسة ، التي داعبت قادة اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وعليتها تأسست سياستهم ومواقفهم ، انما هي زيف لا يقوى على مجابهة الواقع الثابت ، الذى يقوم على استحالة قبول الشعوب العربية لاحتلال اجنبي لأراضيهم ، وانكار لحقوقهم ، ورغبة في التوسع على حسابهم ، والسيطرة على مقدراتهم ، وتعميق تقدمهم . لقد أوضحت هذه الحرب لهؤلاء الذين صوّروا لهم الخيال أن الاحتلال الاسرائيلي بدأ ليدوم ، وأن الشعب الفلسطيني قد استسلم لواقع تشريده ، ان هذا كله وهم كاذب ، وقضى انهيار حصون الاحتلال وسقوط قلاع على تلك الخرافة التي تقول أنه لن يقدر عليهم أحد . وبالتالي فقد أصبح واضحاً للعالم كله أن الطريق الوحيد نحو الحل ، واقامة السلام العادل والدائم ، انما هو انهاء الاحتلال كاملاً وشاملاً من كافة الأراضي العربية التي احتلت منذ ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وذلك كله في اطار الشرعية الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، ومبادئ الميثاق وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بالسيادة وسلامة الأراضي والحق في الحياة والوجود وتقدير المصير .

ولقد كانت مصر على الدوام واعية للضرورة العالمية في تحقيق السلام ، شريطة أن يكون عادلاً وقائماً على أسس ثابتة ، تراعي الحق وتقبل بالالتزامات المتبادلة ، التي لا تمس بالمبادئ الرئيسية في العلاقات الدولية ، وأهمها : مبادئ السيادة وتقدير المصير ، ومن ثم أعلنت على لسان رئيسها في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، والحرب لا تزال دائرة ، عن الدعوة الى مؤتمر سلام في اطار الأمم المتحدة تحضره كافة الأطراف المعنية بما فيهم شعب فلسطين واسرائيل ، للعمل على اقامة السلام العادل في المنطقة ، وفي هذا الاطار تقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط ، والذي

تنادى مصر باستئنافه لأعماله في أسرع وقت ، وباشتراك كافة الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة للشعب الفلسطيني ، حتى يمكن تكريس مسيرة السلام والتوصل الى حل سلمي عادل للمشكلة . هذا هو الطريق الوحيد الذى تراه مصر فعالا في اطار الحل السلمي ، ونثق في أن الجمعية العامة بما تمثله من ثقل دولي وصفة تمثيلية عالمية تتفق معنا في هذه النظرة ، ويدعونا في ذلك سجل القرارات التي أصدرتها الجمعية ، وهي القرارات التي تعبّر عن رأى الأغلبية العظمى لأعضاء المجموعة الدولية ، دولا وشعبها ، في مشكلة من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه الإنسانية في تاريخها المعاصر . لهذا فاننا ندعو الجمعية العامة الى المطالبة بالاستئناف الفوري لمؤتمر الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط باشتراك كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، طبقا لقرار الجمعية رقم ٣٣٧٥ والذي أصدرته في العام الماضي في دورتها الثلاثين .

ان مصر ، في سياستها الرامية الى اقامة السلام العادل ، ومن ثم الدائم في الشرق الأوسط ، تؤمن بأن مسيرة السلام يجب أن تتم في اطار الأمم المتحدة وتحت مظلة ميثاقها وتطبيقا لقراراتها . هكذا كانت السياسة المصرية ولشوف تظل كذلك في المستقبل ، فالحل السلمي يجب أن يتم طبقاً للقرارات التي أصدرتها الامم المتحدة ولمبادئ الميثاق التي تحرم الاستيلاء على الأراضي بالقوة والتي تركز مبدأ تقرير المصير . وليكن واضحاً أن أهداف مصر هي تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ دون استثناء واحترام حق شعب فلسطين في انشاء دولته المستقلة على التراب الفلسطيني . وهذا أمران لا نزايد فيهما ولا نقايش عليهما . ويجب أن يكون جوهر مباحثات السلام ، هو اقامة السلام العادل في ظل مبادئ الميثاق ، مخاطباً بالضمانات الدولية اللازمة التي تضمن لكافة الأطراف حقها في الوجود المستقل والسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وتقرير المصير ، وان تعيش داخل الحدود الدولية المعترف بها ، وأن تكون هذه الحدود مضمونة ومن ثم آمنة . هذا هو جوهر مباحثات السلام ، كما أن هذا هو جوهر قرارات الامم المتحدة في صدد الموقف في الشرق الأوسط ، سواء ما صدر منها في مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة ، حتى اللحظة .

ومرة اخرى ، أكرر أن الامم المتحدة بفرعيها الرئيسيين الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب أن يكون لهما الاشراف العام على جهود السلام ، ولا يجب أن ننسى أن مؤتمر السلام انما تأسس على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ؛ ومن ثم فهو ينعقد في اطار الامم المتحدة وتحت اشراف مجلس الأمن بالذات ، الذي هو صاحب الاشراف المباشر في هذا المجال ، ومن ثم فان انعقاد مجلس الأمن ، في الوقت المناسب ، لمتابعة مسيرة السلام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، ولدفع الامور ووقف مناورات التعويق والتجميد أمر وارد بل لازم وضروري .

وفي هذا الصدد فقد رأى السكرتير العام - وبحق - في الشهور الاولى من هذا العام ، أن يستأنف جهوده للقضاء على ما تعرضت له جهود السلام من توقف أو جمود ، وعليه ، فقد اقترح على كافة الاطراف أن يستأنف اتصالاته بممثلهم في نيويورك ، بما في ذلك ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، في اطار الاعداد لاستئناف العمل نحو اقامة السلام العادل والدائم . ولقد أوضحت مصر ، في ردها على مبادرة السكرتير العام ، تأييدها لهذه المبادرة التي يجب أن تؤخذ في

إطار الإعداد لاستئناف مؤتمر الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط . كما أبدت مصر تقديرها للخطوة السلمية التي قام بها السكرتير العام بتوجيه مبادرته كذلك إلى منظمة التحرير الفلسطينية وهو الأمر الذي يعدّ تنفيذاً سليماً وأميناً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ الصادر في دورتها الثلاثين ، والذي يقضي باشتراك المنظمة ، على قدم المساواة ، مع الأطراف الأخرى في كافة المباحثات التي ترمي إلى إقامة السلام في الشرق الأوسط .

وعليه فإن الوفد المصري يدعو الجمعية العامة إلى دعم مبادرة السكرتير العام وتكليفه ببدء اتصالاته بالأطراف التي بعث إليها بمبادرته في أول نيسان/أبريل ١٩٧٦ للإعداد لعقد مؤتمر السلام ، وأن يقدم بنتائج مساعيه واتصالاته تقريراً إلى مجلس الأمن ، وإلى الجمعية العامة في غضون فترة معينة ، حيث لا يمكن قبول استمرار الجمود وسياسات التعويق والتعطيل بأي حال من الأحوال . هكذا ، ترى مصر الطريق نحو استئناف انعقاد مؤتمر السلام ، الذي هو الإطار الطبيعي والمقبول دولياً للعمل على التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة في المنطقة . وإلى جانب ذلك ، فمصر على استعداد للتعاون مع كافة المبادرات والتحركات التي تهدف إلى كسر الجمود ، ووقف أية محاولات للتعويق ، وتحفيق التقدم نحو هذا الهدف الذي هو عقد مؤتمر جنيف باشتراك كافة الأطراف المعنية ومشاركة الرئيسين المشتركين للمؤتمر : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لبدء المشاورات الجدية لإقامة السلام العادل في الشرق الأوسط . ويهمني هنا أن أعبر عن اعتقادنا بأن رئيسي المؤتمر ، بالإضافة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ، يجب أن يقوموا بدور رئيسي في التمهيد الفعال لاستئناف مؤتمر السلام لأعماله وفي مباشرته لمهمة إقامة السلام العادل في الشرق الأوسط وقد جاءت المبادرة السوفياتية الأخيرة في هذا الشأن ، في الوقت المناسب . وفي الوقت نفسه ، فيهمني أن أؤكد اقتناعنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في حمل إسرائيل على الامتناع عن محاولات التعويق والتعطيل ، والقيام بعمل إيجابي في سبيل التحرك السليم نحو التسوية ، وتنبع قناعتنا هذه من واقع أن إسرائيل اعتمدت وتعتمد كلياً في دعم قوتها العسكرية كانت أو اقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليه فمن يملك القدرة على منح كل ذلك يملك دون شك وسائل التأثير والاقناع بالتعقل والرجوع عن سياسات التوسع والسيطرة . وللولايات المتحدة في هذا المجال موقف إيجابي بموافقتها على البيان الإجماعي لمجلس الأمن الذي صدر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٦ بشأن إدانة إجراءات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة .

السيد الرئيس ، ان استمرار انكار اسرائيل للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وانكارها على شعب فلسطين العربي حقه في تقرير مصيره ، وهو حقه الاصيل الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يشكل عقبة خطيرة في طريق السلام ، هذا السلام الذى لا يمكن ان يتحقق ويدوم ، الا اذا عولج جوهر المشكلة ولبّ النزاع باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، وهو امر لم يعدّ مسؤولية الشعب الفلسطيني وحده ، ولا الشعوب العربية وحدها ، فهو مسؤولية دولية ، جماعية ، نتحمل بها جميعا امام انفسنا وضمائرنا وامام التاريخ . فقضية الشعب الفلسطيني ، كما قال الرئيس محمد انور السادات امام هذه الجمعية الموقرة في دورتها الماضية ، هي قضية كل شعب يبحث عن السلام ، ويدعو للعدل ويلتزم بالقانون حكما ، بين الحق والشر وبين الخطأ والصواب .

السيد الرئيس في الوقت الذى تعمل فيه مصر بكل قواها على دفع الأمور نحو السلام العادل ، تقوم اسرائيل ، بل وتمضي في محاولاتها الرامية الى تعويقه وتكريس الاحتلال ، ولعل من الادلة الدامغة على هذه السياسة الاسرائيلية غير المسؤولة ، هو ما ترتكبه سلطات الاحتلال الاسرائيلية من مخالفات وجرائم ضد شعب الاراضي العربية المحتلة ، وما تستهدفه من تغيير وتبديل في الوضع الجغرافي ، والتشكيل السكاني ، لهذه الاراضي . ان ما تقوم به اسرائيل من اجراءات تشكل خرقا خطيرا لنصوص الاتفاقيات الدولية المعمول بها ، بل هي ترفض تطبيق هذه الاتفاقيات اصلا بالرغم من القرارات الجماعية للجمعية العامة انما يشكل جزءا من المخطط الاسرائيلي ، الذى يهدف بكل وضوح الى تعويق السلام ، وفرض الامر الواقع ، وهو ما اعلن هنا باسم الحكومة المصرية ، رفضه رفضا باتا كاملا وشاملا ، كما اعلن في الوقت نفسه ، ان هذه الاجراءات لا تشكل لاسرائيل اى حق كان ، ولا ترتب علينا اى التزام بأى حال من الاحوال . ولقد لاحظ مجلس الامن ذلك في انعقاده الاخير خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر لنظر الوضع الخطير القائم في الاراضي المحتلة بسبب هذه السياسة الاسرائيلية وتعرض لتأثيرها على مسيرة السلام ، وقد اعلن رئيس مجلس الامن ، باسم المجلس بياننا اجماعيا بتاريخ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ قال فيه : ان المجلس يعتبر هذه الاجراءات الاسرائيلية منعدمة الشرعية ، فاقدة الصلاحية القانونية ، وانها تشكل عقبة في طريق السلام . ان كافة هذه الاجراءات المعوقة سوا ما ظهر منها ، او قد يظهر في المستقبل القريب ، انما هي حلقات متصلة في سلسلة المحاولات الرامية الى استمرار الاحتلال ، والتهرب من السلام ، ومن هنا فان وفد

مصر يسجل ان مصر ترفض ، وسوف ترفض هذه المحاولات جميعا ، وتصر على ان تأخذ جهود السلام فرصها ، والخيار امانا في كل الاحوال واضح ، ولقد اخترنا طريق الحل السلمي شريطة ان يؤدي الى السلام العادل والدائم ، والعاجل في الشرق الاوسط ، وهو الامر الذي يفرض ان ينس عقد مؤتمر السلام خلال الشهور الاولى من العام الجديد ، وان يهدأ الاعداد له على الفور ، وهذا ما سوف نعمل له وما نطالب به الجمعية العامة بان تتخذ فيه قرارها ، وتصدر بشأنه باسم المجتمع الدولي توجيهاتها . اما اذا ظهر ان محاولات التعويق والتعطيل ، سوف تستمر لتقضي على فرص العمل السياسي في المستقبل القريب ، فان مصر والعرب ، سوف يمشون في العمل نحو تحرير ارضهم واستعادة حقوقهم ، مستخدمين في ذلك ما ينص عليه الميثاق من حق الدفاع الشرعي لاستعادة اراضيها وحماية سيادتنا وضمان مستقبل ابناءنا .

ان اسرائيل ترتكب حماقة كبيرة ، اذا هي عادت مرة اخرى لتكون اسيرة غرورها وصلفها العنصري ، ومخططاتها الصهيونية ، وتحاول فرض واقع توسعي على الدول والشعوب العربية بل على المجتمع الدولي كله ، وان مصر لتدعو كافة الدول ، ان تتحمل بمسؤولياتها نحو السلام ، وان تعلن رفضها لمحاولات التأخير والتعويق وتدينها ، وان تمتنع عن معاونة اسرائيل باى شكل من شأنه ان يشجعها في محاولات التعويق ، وفرض الامر الواقع ، سواء بما تقوم به في الارض المحتلة او غير ذلك ان تحريك الموقف ، وعقد مؤتمر الامم المتحدة للسلام في الشرق الاوسط في اسرع وقت لبحث المشكلة من اساسها ، وبكل ابعادها ، خطوة اساسية ، وبدء الاعداد له منذ الان وعلى الفور امر لازم وفي كل ذلك ، فان اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية امر مقرر . والحكومة المصرية لا ترى ان تترك هذه الامور كلها دون تحديد ، وعلى ذلك ، فان ما سبق ذكره بصدور تقرير السكرتير العام للامم المتحدة الذي يجب ان يقدمه الى مجلس الامن ، خلال فترة معينة ، يضمن جدية الاعداد ويضع الامور في نطاقها الصحيح ، وبصفة خاصة دور مجلس الامن .

السيد الرئيس ان التسوية العادلة في الشرق الاوسط يجب ان تتضمن عددا من العناصر التي لا غنى عنها اذا كنا نريد سلاما دائما ، وليس هدنة مسلحة ، وفي مقدمة هذه العناصر انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وضمان حق كل شعوب المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها المعترف بها ، اعمالا لمبادئ الميثاق وتطبيقا لقرارات الامم المتحدة .

وختاما فاني ارى لزاما عليّ باسم بلدي ، ان اوجه الشكر الى هذه الدول ، والشعوب التي وقفت صامدة تأييدا للحق العربي رافضة للعدوان الاسرائيلي ، مطالبة بانهاؤه وتحقيق السلام العادل في المنطقة .

وسوف نظل نعمل في اطار الأمم المتحدة ، نعرض قضيتنا على مشلي شعوب العالم مستهدفين تأييدها ودعمها . ففي امور الحرب والسلام تقف الامم المتحدة اطارا للعمل ولنا في مبادئ الميثاق دستورا لا يجب الخروج عند ، وفي قرارات الأمم المتحدة خطة نلتزم بها وبتطبيقها حتى نحقق السلام العادل في الشرق الاوسط .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، أنجزت الجمعية

العامّة منذ عشرة أيام فقط ، مناقشة قضية فلسطين وتبنت في نهاية تلك المناقشة بأكثرية ساحقة تقرير وتوصيات لجنة العشرين الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة ، وطلبت الى مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لمسؤولياته بموجب الميثاق لوضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ .

وها هي جمعيتنا اليوم تبدأ في مناقشة مشكلة الشرق الأوسط ، التي بدأت مع بداية قضية فلسطين ، كنتيجة مباشرة للكارثة التي نزلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٧ ، بتقسيم وطنه ، واقتلعه وتشريده من أرضه وتحويله الى أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ تحت الخيام أو مضطهد تحت القهر والاحتلال .

على أن هذين البندين ليسا الموضوعين الوحيدين الناجمين عن مأساة الشعب الفلسطيني اللذين بحثتهما الجمعية العامة وتبحثهما كل دورة . فقد انتهت اللجنة السياسية الخاصة منذ وقت قصير فقط من مناقشة شؤون اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وتبنت الجمعية العامة ، خمسة قرارات تتعلق على التوالي بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين ، ومساعدة النازحين اثر عدوان ١٩٦٧ ، وتمويل وكالة اغاثة اللاجئين وتشغيلهم ، وعودة لاجئي عام ١٩٦٧ ، وأحوال اللاجئين الفلسطينيين — في قطاع غزة . كما أن اللجنة السياسية الخاصة انتهت هذا الصباح كذلك ، من بحث ممارسات اسرائيل الماسة بحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، وتبنت بدورها أربعة قرارات تدين هذه الممارسات الاسرائيلية ، وتشجب اقامة المستوطنات اليهودية ، وتدين تدوير اسرائيل المتعمد لمدينة القنيطرة السورية ، وتؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية المحتلة ، وتدين انتهاك اسرائيل المستمر لهذه الاتفاقية .

هذا ، بغض النظر عن مناقشات مجلس الأمن المتكررة ، لسياسات القمع والتوسع والعدوان في الاراضي العربية المحتلة وادانته لهذه السياسات كما فعل في بيانه الجماعي بتاريخ ١١ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، وبغض النظر كذلك عن البنود العديدة الاخرى التي أدانت الجمعية العامة خلال مناقشتها مختلف أوجه السياسة الصهيونية وعنصرية اسرائيل وتعاونها وتحالفها مع الأنظمة العنصرية المماثلة في جنوب افريقيا .

لقد أخذ مثل اسرائيل يشكو ويتساءل في الآونة الأخيرة عن سبب تخصيص الجمعية العامة ولجانها الرئيسية ومجلس الأمن ، لكل هذا الوقت ولكل هذا الجهد لبحث ممارسات اسرائيل ومعالجة

آثار عدوانها وتوسعها وعنصريتها . والحقيقة أنه ما من عضو من أعضاء الأمم المتحدة المائة وخمسة وأربعين قد انتهك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بقدر ما فعلته اسرائيل . بل لعله يمكن القول أن عدد المرات التي أدانت وشجبت فيها اسرائيل ، يفوق عدد المرات التي أدانت أو شجبت فيها سائر دول الأمم المتحدة الأعضاء مجتمعة منذ انشاء المنظمة الدولية قبل واحد وثلاثين عاماً .

لماذا يحدث هذا في منظمة الأمم المتحدة ؟ ولماذا يحدث مثله تماماً في أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى ؟ لماذا تشجب وتدان اسرائيل بهذه الكثرة في لجنة حقوق الإنسان ، في منظمة الصحة العالمية ، في منظمة العمل الدولية ، في اليونسكو . وفي عشرات المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ؟

يحدث كل هذا لان طبيعة اسرائيل ككيان عنصري توسعي لم تعد خافية على أحد ، حتى على أصدقاء اسرائيل التقليديين أو المغرر بهم في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية .

لقد خدع الصهاينة الرأي العام العالمي لفترة طويلة جداً من الزمن ، وتمكنوا عن طريق استغلال أزمة الضمير الغربي حيال منازل باليهود من ظلم وابادة واضطهاد على يد العالم الغربي نفسه ، تمكنوا من كسب عطف وتأييد تلك الشعوب تحت الشعار الصهيوني الخادع " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض " . ومن خلال أسطورة ، اليهودي ، الذي يهدد الآخرون وجوده ، ويلاحقونه بالتمييز والاضطهاد ، وينكرون عليه حق المأوى والوجود .

ولكن هل كانت فلسطين حقاً " أرض بلا شعب " ؟ وهل وفد الصهاينة على المنطق ليتخلصوا من التمييز والاضطهاد . أم ليمارسوا التمييز والاضطهاد ؟

عندما أطلق الكاتب الصهيوني البريطاني اسرائيل زانفويل اكد وبته الكبرى عام ١٩٠١ في كتابه " العودة الى فلسطين " نادياً : " اعطوا الارض التي بلا شعب للشعب الذي بلا أرض " عندما قال ذلك كان في فلسطين اكثر من نصف مليون شخص منهم ٦٠٠٠٠٠ عربي مسلم ومسيحي أثلى ما يعادل ٩١ في المائة من مجموع السكان وحوالي ٤٧٠٠٠ يهودي فقط أي ما يعادل ٩ في المائة من السكان .

(السيد العلاف ، الجمهورية
العربية السورية)

ولقد عاد زانفويل نفسه ليعترف بكذبه هذه بعد حوالي عشرين سنة في بحث آخر " صوت

القدس " صفحة ٨٨ عام ١٩٢٠ ، حيث قال :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" هنالك على أى حال ، صعوبة لا يجرؤ الصهيوني أن يحول نظره عنها ، على الرغم من أنه نادرا ما يريد أن يواجهها . ان أعياء القدس مكتظة بالسكان الذين تبلغ كثافتهم ضعف كثافة السكان في الولايات المتحدة بحيث يوجد ٥٢ نسمة لكل ميل مربع وليس ربعهم من اليهود ؛ لذلك يجب أن تكون على استعداد اما أن تطرد بحد السيف القبائل التي تملكها كما فعل أجدادنا ، أو نتصارع مع مشكلة وجود عدد ضخم من السكان الاجانب ."

(ثم واصل حديثه بالعربية)

السيد الرئيس ان فلسطين لم تكن أرضا بلا شعب في يوم من الايام ، بل كانت عبر القرون أرضا طيبة مقدسة لثلاثة أديان سماوية يسكنها مئات الالوف بأكثرية عربية ساحقة ، خاصة خلال الاربعة عشر قرنا الاخيرة .

عند نشوء فكرة الدولة اليهودية في مخيطة هرتزل عام ١٨٩٦ كان هناك ٤٥٣ .٠٠٠ عربي

مقابل ٤٧ .٠٠٠ يهودي .

وعند صدور تصريح بلفور عام ١٩١٧ كان هناك ٦٤٢ .٠٠٠ عربي مقابل ٥٨ .٠٠٠ يهودي .

وعند ما أجرت حكومة الانتداب البريطاني أول احصاء للسكان في فلسطين عام ١٩٢٢ تبين

أن مجموع سكان فلسطين بلغ ١٨٢ .٧٥٧ نسمة منهم ٨٨ في المائة من العرب المسلمين والمسيحيين و ١١ في المائة من اليهود .

ورغم اغراق فلسطين بحركة الهجرة اليهودية المشروعة وغير المشروعة بمساعدة حكومة الانتداب

البريطاني فان مجموع سكان فلسطين عند الاحصاء الثاني والاخير الذي أجرته حكومة الانتداب عام

١٩٣١ وصل الى ٣١٤ .٣٣٠ نسمة منهم أيضا ٨٣ في المائة من العرب و ١٧ في المائة من

اليهود .

ومع استمرار الهجرة اليهودية المحمومة خلال الخمسة عشر سنة التالية ، بلغ عدد سـ

فلسطين عشية اصدار الامم المتحدة لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ ما يقرب من مليوني نسمة ثلثاهم من العرب

والثلث فقط من اليهود .

(السيد الحلاف ، الجمهورية
العربية السورية)

وهكذا ظلت فلسطين حتى خلال الخمسين سنة الاخيرة التي استهدفت أثناءها لمؤامرة
الاغتصاب الصهيوني والتي انتهت بخلق اسرايل أرضا معمورة بالسكان بأكثرية ساحقة من العرب
المسلمين والمسيحيين .

وكما لم تكن فلسطين " أرضا بلا شعب " ، فان الغزاة الصهاينة لم يكونوا أيضا مجرد لاجئين
مساكين أبرياء من جور الاضطهاد والتمييز الديني والعنصري .

فقد تدفقوا على فلسطين من كل أرجاء العالم لينتزعوها من شعبها الاصلي الذي عاش فوق
أرضها وتحت سماها لعشرات القرون منذ فجر التاريخ . . وليسبوا لهذا الشعب اللجوء والضياع
والتشرد دون ما ذنب جناه أو جريمة اقترفها .

لقد أضمر الصهاينة هذا المصير المفجع لشعب فلسطين منذ أن بدأت الخيوط الاولى لمؤامرة
اغتصاب فلسطين تتجمع في أذهانهم العنصرية المريضة . قالها تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية
السياسية في مذكراته منذ البداية :
(ثم تحدث بالانكليزية)

" اننا نعتزم أن نطرد السكان الفقراء الى خارج الحدود بتستر وذلك بتوفيق
الحمل لهم في البلدان المجاورة وحرمانهم من الحمل في أرضنا " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

أكد الصهاينة هذا الهدف في المؤتمر الصهيوني الاول في بال (سويسرا) عام ١٨٩٧ وظلوا
يعملون لتحقيقه منذ ذلك الوقت فأمنوا وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ،
وضغطوا لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لتنفيذ ذلك الوعد ونجحوا في ادراجه في صـل
الانتداب . ثم أغرقوا فلسطين بمقاتلات الالوف من المهاجرين اليهود وظلوا يكيدون ويضغطون ويشترون
الدول والزعماء السياسيين حتى تمكنوا من فرض مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وإنشاء " الدولة
اليهودية " فوق معظم أجزائها المختصبة من الشعب الفلسطيني . ولقد حاولوا دائما التخلص من
السكان العرب الاصليين بمختلف وسائل الضغط والارهاب . . وكانت هذه هي خطتهم حتى قبل
تقسيم فلسطين كما حاولوا في عام ١٩٤٣ عند ما طلبوا من الرئيس الامريكى روزفلت تأييد برنامج بـلتمور

الذى تبنته المنظمة الصهيونية في العام السابق لفتح أبواب الهجرة اليهودية غير المحدودة الى فلسطين ونقل سكانها العرب الى العراق .

وبعد العدوان الاسرائيلي في حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، الذى احتلوا خلاله بقية الارض الفلسطينية والجولان وسيناء ، تابع الصهاينة مخططهم التوسعي المدروس لتفريغ الارض العربية المحتلة من سكانها العرب وزرع المستوطنات اليهودية في أرجائها واغراقها بالمستوطنين الصهاينة الخزاة . .

لقد أحس الفيلسوف اليهودى الكبير أحاد حآم بهول ما تسببه الاطماع الصهيونية الاستيطانية لسكان فلسطين العرب ، فكتب بعد حضوره المؤتمر الصهيونى في بال مباشرة :
(ثم تحدث بالانكليزية)

” جلست أمس ، في بال ، وحيدا بين اخواني كمن يعلن الحداد في حفلة زفاف هذا الحماس الجديد زائف . . ونتائج الاخلام الخائنة هي اليأس . ان اخلاص اسرائيل (الشعب اليهودى) يتحقق على أيدي الانبياء لا على أيدي الدبلوماسيين . هنيئاك أمر واضح لدىّ وهو أننا هدنا أكثر مما بنينا .”

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وبعد سنوات عديدة ، عندما استوطن احاد حآم فلسطين ورأى بعينه آثار ما جرت به الصهيونية من ويلات على السكان العرب كتب الى صحيفة هآرتس يقول :

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

" ان شعبنا لم يرد أن يشترك في هذه الحياة الوحشية ، ماذا سنقول الآن ان كان ذلك حقيقيا (عن اغتيال العرب الأبرياء رغبة في الانتقام) ؟ يا الهي أهذه هي النهاية ؟ . . . أهذا هو الهدف الذي جاهد آباؤنا لبلوغه وتعذبت جميع الأجيال من أجله ؟ أهذا هو حلم العودة الى جبل صهيون " لنلوث أرضه بالدم البرئ ؟ ، والآن بيتليني الله بأن أعيش وأرى بعيني أنني قد أخطأت ، اذا كان هذا هو " المسيح المنتظر " فأنا لا أود أن أرى مجيئه " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وفي مطلع عام ١٩٦١ ، نشرت مجلة " نيراكودا " العبرية التي تمثل وجهات نظر الفيلسوف مارتن بوهر تقول :

(ثم واصل الحديث بالانكليزية)

" لا يمكن الا لثورة داخلية فقط أن تشفي شعبنا من مرضه القاتل وهو الكراهية دون سبب (العرب) . انه من المحتم أن يلحق بنا الدمار . وعندئذ فقط — سيدرك الكبار والشباب في أرضنا القدر الكبير لمسؤوليتنا تجاه أولئك اللاجئين العرب البؤساء الذين أسكننا في مدنهم يهودا جاءوا من بعيد ؛ وورثنا ديارهم ونزرع الآن حقولهم ونجني محاصيلها ، كما نجني ثمار بساتينهم وعنبهم ؛ ونشيد المساكن والمدارس والمعابد في مدنهم التي سرقناها — بينما نتكلم بحماقة ونخرف فنقول عن أنفسنا أننا " شعب الله المختار " و " نور الشعوب " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

السيد الرئيس ، هذه المظالم الفادحة التي نزلت بالشعب الفلسطيني على يد الغزاة الصهاينة هي السبب المباشر والوحيد لنشوء الصراع العربي الاسرائيلي أو مايسمى اليوم بقضية الشرق الأوسط . فقد بدأ هذا الصراع عظيما في نفس اللحظة التي قسمت فيها فلسطين وزرعت في قلبها " الدولة اليهودية " العنصرية .

لم يكن هناك قبل عام ١٩٤٧ صراع عربي اسرائيلي ، بل صراع فلسطيني صهيوني . ولم يكن هناك قبل ١٩٤٧ أزمة في الشرق الأوسط لأن " اسرائيل " لم تكن قد زرعت بعد ظلما وعدوانا فـ في قلب منطقة الشرق الأوسط .

هذه الحقيقة ، حقيقة أن مأساة فلسطين هي السبب الرئيسي لنشوب أزمة الشرق الأوسط والنزاع العربي الاسرائيلي أصبحت مسألة مسلما بها من قبل الجميع باستثناء " اسرائيل " طبعاً .
فقد كرر ممثل اسرائيل مرة أخرى مفاصلته ومكابرته عندما زعم في بيانه الذي ألقاه خلال مناقشة قضية فلسطين بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٧٦ ، أن جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ليس مسألة الفلسطينيين العرب أو الأراضي التي احتلتها اسرائيل .

من الغريب أن يبلغ العمى — أو التعامي — لدى الصهاينة هذا الحد . فإذا كان مصير الشعب الفلسطيني ومصير الأراضي التي احتلتها اسرائيل بالعدوان ليسا هما أساس مشكلة الشرق الأوسط ، فما هو أساس المشكلة إذن ؟

لقد أعاد العرب وكرروا عبر السنين أن الشرطين الوحيدين لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط هما : اعتراف اسرائيل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وانسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها اثر عدوان ١٩٦٧ .

لم يفرض العرب أية شروط أخرى لانتهاء النزاع في الشرق الأوسط ولا استتباب السلام ، ولولا انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب العربي الفلسطيني واحتلالها لأراضي ذلك الشعب والأراضي السورية والمصرية المجاورة خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها ، لولا ذلك لما كان هناك سبب لنشوب أي صراع أو أزمة في المنطقة .

ان أكبر دليل على أن مشكلة الشرق الأوسط هي النتيجة المباشرة لقضية الشعب الفلسطيني هو أن حالة الحرب والصراع ظلت قائمة بين الدول العربية وبين اسرائيل طوال المدة مابين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٧ — أي لمدة عشرين عاماً — قبل أن يكون هناك أي شبر واحد من الأراضي العربية السورية أو المصرية تحت الاحتلال . لقد زاد عدوان اسرائيل على الأقطار العربية عام ١٩٦٧ من شدة الصراع وتعقيده بالطبع ، ولكن ذلك العدوان لم يكن بداية النزاع . ويمكن القول بنفس المنطق أن انسحاب اسرائيل من الأراضي السورية والمصرية وحدهما لن يكون كافياً — في حد ذاته — لازالة جميع أسباب الصراع في الشرق الأوسط بل لابد من انتهاء العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بالمثل واعادة أراضي هذا الشعب اليه لتمكينه من ممارسة حقه في السيادة والاستقلال وتقرير المصير فوقها وفقاً للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة .

السيد الرئيس، لقد أصبحت هذه الحقيقة واضحة لدى الأغلبية الساحقة من الدول والشعوب ومؤيدة من قبلها. ويكفي للدلالة على ذلك الرجوع الى بيانات وآراء الخمسين دولة التي شاركت في مناقشة مجلس الأمن في مطلع العام الحالي بشأن مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية والتي تمت بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٣٨١ وتاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٧٥ الذي اتخذ بناءً على مبادرة الجمهورية العربية السورية بمناسبة تمديد ولاية (الاندوف) في ذلك الحين.

لقد أثبتت تلك المناقشة الهامة - كما أثبتت بيانات الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء خلال المناقشة العامة في هذه الدورة وفي الدورة السابقة، أن هناك قناعة دولية شاملة بأنه لا يمكن التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط دون حل المشكلة الفلسطينية أولاً ودون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة.

وقد أصبحت المبادئ التي تضمنها مشروع القرار الذي كاد مجلس الأمن أن يتبناه بما يشبهه الاجماع في نهاية تلك المناقشة، الوثيقة (S/11940) لولا الفيتو الأمريكي، أصبحت تلك المبادئ في نظر الأكثرية الساحقة من أعضاء الأسرة الدولية الأساس الصالح الوحيد لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وقد أكدت هذه الحقيقة معظم الدول التي تسعى بجد واخلاص للمعاونة على اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، كما أكدها تقرير لجنة العشرين الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة، الوثيقة (A/31/35) في فقرته رقم ٥٧ التي تقول:

(ثم تحدث بالانكليزية)

"... ان مشروع القرار (S/11940) الذي اقترحه ست اعضاء بمجلس الأمن ، ولكنه لم يعتمد بسبب استخدام حق النقض ، انما يؤكد بوضوح حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف : كما يؤكد العناصر الاساسية لقرار سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط. ورغم اعاقه مشروع القرار ، فقد بقي أهم اساس مدعوم لتسوية سلمية وعادلة في الشرق الاوسط".

(ثم واصل الحديث بالعربية)

كان مجلس الأمن سيؤكد في ذلك القرار - الذي لم يتم اتخاذه - كما قلت - بسبب الفيتو الامريكي - المبادئ التالية :

(ثم تحدث بالانكليزية)

"(أ) ان يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الوطني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حق انشاء دولة مستقلة في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

"(ب) حق اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة لديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم في ان يفعلوا ذلك ، وحق هؤلاء الذين يختارون عدم العودة في أن يتلقوا تعويضا عن ممتلكاتهم ؛

"(ج) أن تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران /يونيه

١٩٦٧ ؛

"(د) ان يتم اقرار ترتيبات مناسبة لكي تضمن ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، سيادة جميع الدول في المنطقة ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي ، ولضمان حقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

لقد تبنت لجنة العشرين في تقريرها الانف الذكر هذه المبادئ في الفقرة ٥٢ وفي توصياتها التي تضمنتها الفقرات ٦٨ ، ٦٩ و ٧٢ . كما دعمت الجمعية العامة بتبنيها التاريخي لتقرير لجنة

العشرين هذا بأكثرية ساحقة بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . وأصبحت هذه المبادئ الأساس الصالح لاقامة السلام العادل في نظر الأكثرية الشاملة من الدول الأعضاء . السيد الرئيس ، مادام المجتمع الدولي قد اتفق بأغلبيته الساحقة على الأسس الصالحة لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، فلماذا لا يقيم هذا السلام ان ؟ ومن هو الذي يضع العراقيل في سبيل اقامته ؟

من هو الطرف الذي يعرقل اقامة السلام ويناور لاضاعة الوقت وتثبيت الأمر الواقع والاطالة أمـد الاحتلال ؟

من هو الطرف الذي يتهرب من الخطوات الجدية نحو الحل الشامل ويصطنع الحجج والاعذار ويفرض الشروط الجائرة والمستحيلة لمنع أى تقدم في جهود السلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية في النزاع ؟ من هو الطرف الذي يعمل بخطى محمومة لضم الارض المحتلة واستيطانها وتغيير معالمها الطبيعية والحضارية والديموغرافية بغية تهويد ها ومسح أى طابع لعروبتها أو مسيحيتها أو اسلامها ؟

لقد أعلن العرب واكدوا في كل مناسبة تمسكهم بالحق والشرعية ولم يطالبوا مطلقا بأكثر من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضيته فلسطين والشرق الاوسط كأساس للحل . . فما الذى فعلته اسرائيل ؟

رفضت اسرائيل باستمرار - وما تزال ترفض - تنفيذ أى قرار من قرارات الأمم المتحدة ، حتى القرارات التي خلقت اسرائيل بموجبها أو أصبحت عضوا في الامم المتحدة على اساسها . وحتى قرارى مجلس الأمن اللذين يرد دهما مندوبو اسرائيل على الدوام بنفاق وتضليل على شفاهم دون أن يقوم كيانهم بأى خطوة جدية أو مخلصه لوضعها موضع التنفيذ . . حتى هذين القرارين - قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ - يحرص الصهاينة على تشويهها واساءة تفسير نصوصها في محاولة مفضوكة للتهرب من الالتزامات المفروضة على اسرائيل بموجبها .

ان قرارات الأمم المتحدة في مجموعها تدعو الاطراف الى القيام بعدة خطوات محددة وواضحة لضمان اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ولحل المشكلة الفلسطينية . ولكن اسرائيل لا تعترف من جميع هذه الخطوات الا بخطوة واحدة تظن انها تكفل لها الاحتفاظ بما اغتصبته من

الاراضي العربية بالقوة والمدوان . فمن بين اكثر من ٢٤٠ قرارا من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لا تذكر اسرائيل الا القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . كما انها لا تذكر من هذا القرار سوى فقرة أو فقرتين تختارهما وتفسرهما على هواها .

فالمصهاينة يتعمدون مثلا عن اول مبدأ يؤكدته القرار ٢٤٢ ألا وهو مبدأ " عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة " ويتعمدون تشويهه واساءة تفسير ما يدعو اليه القرار في فقرته التنفيذية الأولى من انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة خلال نزاع ١٩٦٧ ، زاعمين أن ذلك الانسحاب لا يقصد به أن يشمل جميع الاراضي المحتلة خلال ذلك النزاع بل جزءا منها ، وهو تفسير يدعو الى السخرية بمقدار ما يدعو الى الاشمزاز من تلك العقلية الاستعمارية المريضة . ان أن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة " كغيره من المبادئ ليس قابلا للاستثناءات . . ولا للتطبيق الجزئي . . فما كان كله محرما كان بعضه محرما وما ينطبق على الكثير ينطبق على القليل ان ان الاغتصاب اغتصاب والسرقة سرقة سواء استهدفت الالوف أم استهدفت الملايين . . وقد اعترف حتى موشي ديان نفسه بالتزام اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، حين صرح في اجتماع مطلق في الكنيست بتاريخ ١٩ حزيران / يونيه ١٩٦٨ (نقلا عن صحيفة دافار) :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" قرر مجلس الا من بصراحة ان تنسحب اسرائيل الى خطوط ٤ حزيران / يونيه ١٩٦٧ . وليس من المفيد في شيء التلاعب بالالفاظ ومحاولة تفسير قرار مجلس الأمن بأى طريقة أخرى . ويجب أن تحفظ اسرائيل بصراحة فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن الذي يدعو بجلاء الى انسحاب اسرائيل الى خطوط ٤ حزيران / يونيه " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

لست أنا الذى اقول هذا القول — سيدى الرئيس — انه موشي ديان نفسه وزير دفاع اسرائيل في ذلك الوقت .

والغريب أن إسرائيل التي شنت ثلاث حروب عدوانية ضد العرب في غضون مالا يزيد على عشرين عاما ، والتي اغارت وارتكبت مئات الفزوات والهجمات العدوانية عبر الخطوط العدوانية والتي وسعت خريطتها بالقوة والعدوان عدة مرات في المنطقة ، الغريب أن إسرائيل التوسعية الممتدية هذه ، تتحدث دائما عن احكام القرار ٢٤٢ المتعلقة باحترام سيادة واستقلال وحدود كل دولة في المنطقة وحققها في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

وكان المستفيد الوحيد من هذه الأحكام هو اسرائيل . . فعبارة " كل دولة في المنطقة every state in the area تعني في عرف الصهاينة " دولة اسرائيل " فقط ، وعبارة " حدود آمنة ومعترف بها " secured and recognized boundaries تعني في عرف الكيان الصهيوني " حدود اسرائيل " دون غيرها . وكان اسرائيل هي التي تعرضت للحدود واحتلت الأراضي وأقامت المستوطنات وشردت السكان . ومع ذلك ، متى أبدت اسرائيل أى بادرة مخلصية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - رغم علاقاته ومآخذه - ؟ ومتى تجاوزت من قريب أو بعيد مع ما يدعو اليه ذلك القرار من انسحاب قواتها واحترام سيادة وحدود جميع دول المنطقة ؟ وبالإضافة ، لست في حاجة - فيما أعتقد - للتحديث عن موقف اسرائيل السلبي المطلق من جهود ممثل الأمين العام الخاص الذى تم تعيينه بحكم الفقرة العاملة الثالثة من القرار ٢٤٢ . . . بل موقفها من جهود الأمين العام للأمم المتحدة نفسه عملاً بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .

الحقيقة ان اسرائيل لم تكن مخلصية في يوم من الأيام في ادعائها الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو برغبتها في تنفيذه ، كما أنها غير مخلصية مطلقاً في ادعائها الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ أو الرغبة في تنفيذه ، وقد أثبتت ذلك بحرققتها المستمرة لانهقاد مؤتمر السلام في جنيف ، الذى يستند الى هذا القرار وذلك بالمانعة التعسفية المستمرة في اشتراك الفلسطينيين في ذلك المؤتمر .

ان الاجماع الدولي قد انعقد - كما بينت - على أن مشكلة فلسطين هي أساس النزاع في الشرق الأوسط وأنه بدون ايجاد حل عادل لهذه المشكلة لا يمكن التوصل الى اقامة السلام المنشود في المنطقة .

ان قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ يدعو في حد ذاته الى التنفيذ الفوري للقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والى قيام مفاوضات في الوقت نفسه بين الأطراف المعنية " تحت اشراف مناسب " بهدف اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة .

وما دام حل المسألة الفلسطينية هو شرط أساسي مسبق للتوصل الى تسوية سلمية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، وما دام مجلس الأمن يدعو في قراره ٣٣٨ الى مفاوضات بين " الأطراف

المعنية " تحت اشراف مناسب للتوصل الى مثل تلك التسوية ، فمن هو أكثر اهتماما بالمسألة الفلسطينية التي هي جوهر المشكلة في المنطقة من الفلسطينيين أنفسهم ؟
ان الاصرار على عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط بدون مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني يشبه الاصرار على عقد حفلة عرس بدون مشاركة العروسين . . . ، ان أنه اذا كانت هناك فعلا رغبة جدية ومخلصة في التوصل الى سلام عادل ومشرف في المنطقة ، فكيف يمكن تصور الوصول الى مثل ذلك السلام مع اهمال العنصر الفلسطيني الذي يشكل جوهر المشكلة وسببها المباشر ؟
ومن العقبات الأخرى التي تضمها اسرائيل في وجه السلام ، معارضتها لحق الشعب الفلسطيني في اقامة كيانه الوطني المستقل فوق أرضه وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات العلاقة وعملا بحق تقرير المصير للشعوب . .

ان هذا الحق هو حق وطني ثابت للشعب الفلسطيني كفه الميثاق وكفلته قرارات الأمم المتحدة ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وقرارها رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، والقرار رقم ٢٠ المتخذ في هذه الدورة .
والواقع ان ادعاء اسرائيل لنفسها حق المعارضة في اقامة ما تدعوه " أى دولة ثالثة بينها وبين الأردن " أمر يدعو الى الاستغراب الشديد . . ان من هو الذي أعطى اسرائيل سلطة تقرير ما يجب أن يحدث أو لا يحدث خارج كيانه ؟

ان قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ أى قرار التقسيم - بغض النظر عن اجحافه وافتئاته على حقوق الشعب الفلسطيني - هو الأساس الوحيد في نظر الأمم المتحدة لقيام الكيان الصهيوني ، ان أنه هو القرار الذي أوجد " اسرائيل " .
ولكن هذا القرار هو نفسه الذي أوجد أيضا الكيان العربي الفلسطيني أو على الأصح هو الذي جزأ الأرض الفلسطينية الى دولتين عربية ويهودية . فاذا كانت اسرائيل تعارض في قيام كيان عربي فلسطيني على أرض فلسطين فمعنى ذلك أنها تعارض نفس القرار ١٨١ - الذي أوجدها رسميا في نظر الأمم المتحدة . واذا ما أصرت اسرائيل على معارضتها في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين فان معنى ذلك أنها تطعن في شرعية قرار التقسيم رقم ١٨١ وبالتالي تطعن - من نفسها - في شرعية القرار الذي تستند اليه في ادعاء صفة الدولة . .

هذا بالإضافة أيضا الى أن معارضة اسرائيل لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين تشكل خرقا لأحد الشرطين اللذين قبلت اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة على أساس تعهدهما بتنفيذهما وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ وبالأخص تعهدهما باحترام وتنفيذ قرارى الجمعية العامة ١٨١ (قرار التقسيم) و ١٩٤ (د - ٣) المتعلق بلجنة التوفيق وعودة اللاجئين الفلسطينيين . وبالطبع فان مثل هذا الخرق الفاضح من قبل اسرائيل لأحد الشرطين اللذين قبلت على أساسهما في عضوية المنظمة الدولية يستتبع مضاعفات ونتائج خطيرة بالنسبة لتلك العضوية .

السيد الرئيس ، في الوقت الذى تقوم فيه اسرائيل باثارة كل هذه المراقيل في وجه السلام، فانها لا تضع أى وقت لتثبيت استيطانها للأرض العربية المحتلة وتعمل بغطى محمولة لاقامة المستوطنات اليهودية في قلب تلك الأرض وملائها بالمستوطنين الصهاينة الأغراب في حين تزيد من اجراءات القمع والاضطهاد ضد السكان العرب الشرعيين وتعمل على تشريدهم واخلاق مدتهم وقراهم لافساح المكان لمستعمرات صهيونية استيطانية جديدة .

وفي غضون العام القادم ، سيبلغ عدد المستوطنات اليهودية التي زرعت في الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ما يقرب من مائة مستعمرة كما ان السلطات الاسرائيلية لم تعد تخفي مخططاتها لاسكان نصف مليون يهودي في الاراضي العربية المحتلة خلال السنوات العشر القادمة . لقد ادانت الامم المتحدة بجمعيتها العامة ومجلس امنها مرارا وتكرارا هذه السياسة الاستيطانية التوسعية للنظام الصهيوني ، التي تهدف الى احداث تغيير ديموغرافي وحضاري كامل في الارض العربية المحتلة ، وتهويد هذه الارض ، تمهيدا لضمها نهائيا ، كخطوة اخرى في طريق تحقيق حلم " اسرائيل الكبرى " الاستعماري العنصري .

ان المخطط الصهيوني العنصري لتهويد الارض العربية ، لا يقتصر على الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بل يشمل ايضا الاراضي العربية في منطقة الجليل وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان العرب فيما يطلق عليه اليوم " اسرائيل " .

لقد نشرت صحيفة " معارف " الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ اخبار المخطط الصهيوني لاقامة مدينة يهودية كاملة في الجليل ، وأضافت ان السيد آبا ايان عضو الكنيست ووزير خارجية اسرائيل السابق قد طرح خطة لاقامة مدينة جديدة في الجليل يستوطنها ويمولها يهود الولايات المتحدة الامريكية .

هذه المستوطنات اليهودية التي تنشأ على قدم وساق في الاراضي العربية المحتلة - قديمها وحديثها - تكشف عن الوجه الاستعماري الاستيطاني الحقيقي للكيان الصهيوني وثبتت زيف ادعاءات اسرائيل عن رغبتها في السلام والتعايش مع دول وشعوب المنطقة . ان انشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية ، خرق فاضح وخطير لاتفاقيات جنيف ، ولا سيما الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب الموقعة عام ١٩٤٩ ، والتي انضمت اليها اسرائيل ولكنها تخرقها كل يوم ، وترفض تطبيقها في الارض العربية المحتلة .

وكان من بين اخر الادانات لهذه السياسة الاسرائيلية الاستيطانية ، البيان الجماعي الصادر عن مجلس الامن يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي وقرار منظمة اليونسكو وقرارات اللجنة السياسية الخاصة هذا الصباح .

ان اسرائيل تزعم دائما لتبرير تحدّثها لقرارات الأمم المتحدة ورفضها لتوصيات وقرارات

أجهزتها المختصة ، مثل الجمعية العامة ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة العشرين ، واللجنة الثلاثية الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة ، تزعم اسرائيل دائما ان هذه الاجهزة والهيئات متحيزة ضدها ، وتشير احيانا الى ان اكرية اعضاء هذه الهيئات ليس لهم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل .

غير ان اسرائيل وقفت نفس موقف التحدى والرفض، من البيان الجماعي الأخير ، لمجلس الامن رغم ان اكرية الدول الاعضاء في مجلس الامن ما تزال تحتفظ بعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ورغم ان عددا كبيرا من هذه الدول الاعضاء يعتبر في الواقع من اصدقاء اسرائيل .

لقد علّق بيفال آلون وزير خارجية اسرائيل على بيان مجلس الامن المذكور بتاريخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي - نقلا عن راديو اسرائيل - بما يلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" . . . ان اتفاق الرأي هذا كان غير دقيق ، وكان مضللا ، ومؤذيا من ناحية مضمونه وتوقيته . واكد ان اسرائيل ترفضه رفضا تاما ، وبالنسبة لنا فانه لا وجود له " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وهاجم الون في الكنيسة جميع اعضاء مجلس الامن وبصورة خاصة اصدقاء اسرائيل فقال :

(ثم تكلم بالانكليزية)

"و . . . من يقدم يد العون لقرارات واتفاق رأى من هذا النوع ، وهذا ينطبق خصيصا على اصدقاء اسرائيل في المجلس ، يحمل على كتفيه اعباء مسؤولية جسيمة . انهم مسؤولون عن ترويج اوهام في العالم العربي تفيد بأنه من الممكن تحقيق احكام هذا الاتفاق البائس في الرأي " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وهكذا تسقط اذوبة اسرائيل بانها تعارض قرارات وتوصيات مختلف لجان واجهزة الامم المتحدة لمجرد تحيز تلك اللجان والأجهزة المزعوم او تحيز معظم اعضائها - كما تدّعي - ضدها . فتركيب مجلس الامن بشكله الحالي ابعد ما يكون عن ان تنطبق عليه تلك الاذوبة ، ومع ذلك فان اسرائيل وقفت من بيانه الجماعي ، بادانة وشجب ممارساتها ، نفس الموقف التقليدي الذي تتخذه دائما من اي توصية او قرار يهدف الى ايقاف عدوانها وممارساتها العنصرية .

الحقيقة أن الشعور المزيّف بالتفوق العرقي والديني لدى الصهاينة يدفعهم الى الثورة على
اي انتقاد مهما كان بسيطا او محقا للسياسة الصهيونية . فانتقاد الممارسات الصهيونية لدى اسرائيل
هو انتقاد لليهودية وبالتالي معاداة للسامية . ان اسرائيل بالنسبة للصهاينة يجب ان تبقى فوق اي
نقد . فما دامت اسرائيل " دولة اليهود " فان اي انتقاد لسياستها واعمالها هو في نظر الصهاينة
تهجم على الديانة اليهودية ، اي معاداة للسامية . وبكلمة اخرى ان اسرائيل في نظرهم دولة
فوق الدول تتمتع بحصانة لا تتمتع بها اي دولة اخرى في العالم — حتى دولة الفاتيكان التي لم تتورع
اسرائيل نفسها في السابق عن التهجم عليها لعدم مسيرتها للمشاريع والمخططات الصهيونية وخاصة
بالنسبة للقدس .

ان اسرائيل تخشى السلام . لانها تعرف ان السلام لا يمكن ان يقوم الا على العدل .
وتخشى العدل لانها تعرف ان العدل — اذا ما استتب — سيكون فيه نهاية مخططاتها التوسعية
والعنصرية للاستيلاء على الارض العربية والتبديد النهائي للشعب العربي الفلسطيني .
لقد بلغ رعب اسرائيل من السلام الى حد ان مندوبيها الدائم آخر اجتماع مجلس الامن لمدة
يومين في مطلع هذا الاسبوع في محاولة يائسة لكي لا يتضمن قرار المجلس رقم ٣٩٨ بتاريخ ٣٠ تشرين
الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ الخاص بتمديد وجود قوة الامم المتحدة لمراقبة الفصل على الجولان UNDOF ،
اي اشارة الى ما تعتبره اسرائيل خطرا عليها وتهديدا لأمنها .
اما العبارة التي استمات مندوب اسرائيل — الذي سيصعد المنبر بعد قليل ليرد اكاذه
عن السلام والرغبة في السلام — العبارة التي حاول مندوب اسرائيل منع ادراجها في قرار المجلس
المذكور ، فهي جملة صغيرة في الفقرة التمهيدية الثانية تقول :
(ثم تحدث بالانكليزية)

" والحاجة الملحة لمواصلة وتكثيف جهود من هذا النوع " وهو بالطبع يعني الجهود
الرامية لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

تصوروا كم هي خطيرة هذه العبارة على اسرائيل . .

كما كانت هناك فقرة ثانية خطيرة على اسرائيل ايضا جاهد المندوب الاسرائيلي خلال يومين

لمنع اصدارها من قبل المجلس . . وهذه القنبلة الخطيرة الاخرى التي ارميت اسرائيل هي العبارة القصيرة التالية المقتبسة من تقرير الامين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم عن الموضوع : UNDOF

(ثم تحدث بالانكليزية)

"رغم الهدوء الحالي في القطاع الاسرائيلي - السوري ، فليس ثمة مجال للشك في ان الحالة في الشرق الاوسط ستظل غير مستقرة ومشحونة بالخطر ما لم يتم احراز تقدم حقيقي نحو تسوية عادلة ودائمة للمشكلة في كل جوانبها . (S/12235, Para. 32)

(ثم واصل الحديث بالعربية)

هذه هي العبارة الخطيرة الثانية التي أرعبت اسرائيل وحاولت لمدة يومين أن تمنع ادراجها في مشروع القرار .

لقد تبني مجلس الأمن بالاجماع (دون معارضة أو استنكاف) القرار ٣٩٨ لعام ١٩٧٦ الخاص بتمديد ولاية قوة مراقبة الفصل (الاندوف) لفترة ستة أشهر أخرى ، وأبقى في الفقرة التمهيدية الثانية من هذا القرار - دون أن يعبأ بمعارضة اسرائيل المخجلة - أبقى على الدعوة الملحة الى متابعة وتكثيف الجهود من أجل اقامة السلام العادل والدائم في المنطقة . كما أصدر رئيس المجلس ، في بيان تكميلي رسمي ، وباسم جميع أعضاء المجلس ، الفقرة الخاصة بالتحذير ، الذي وجهه السكرتير العام ، في تقريره عن الاندوف ، بشأن خطر تردى الوضع وانفجاره في المنطقة ، ما لم تستأنف الجهود المبذولة لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . وقد صدر هذا البيان الاجماعي التكميلي للقرار ٣٩٨ في الوثيقة الرسمية رقم (S/12247) بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ التي أكدت أن مجلس الامن يشارك بالاجماع وجهة نظر السكرتير العام .

والحقيقة ان اسرائيل - في نطاق مخططاتها التوسعية للاستيلاء على الاراضي العربية المحتلة - دأبت منذ انشاء قوات مراقبة الفصل (الاندوف) على الجولان وقوات الطوارئ (اليونيف) في سيناء على محاولة جعل وجود هذه القوات وجوداً دائماً يتم بتجديد فتراته الزمنية بشكل اوتوماتيكي روتيني . دون أن يتم ما بين تلك الفترات أى تقدم ملموس نحو تنفيذ قرارات الامم المتحدة واقامة السلام العادل وكأن قوات الامم المتحدة وضعت على الاراضي العربية لتكون ستارا ، تحتمي وراءه قوات الاحتلال الاسرائيلي ، ودعا ثابتا يوفر على اسرائيل مؤونة الاحتفاظ بقواتها على خطوط وقف إطلاق النار ، ويسمح لها - مع الزمن - بتحويل وجودها العدواني على الارض العربية الى أمر واقع يصعب تغييره .

ولكن صبر سوريا ومصر والمجتمع الدولي بأسره له حدود . وقد عبر أعضاء مجلس الامن جميعاً عن رفضهم لهذه المناورات والمخططات الاسرائيلية ولمحاولة جعل تجديد قوات (الاندوف) أو (اليونيف) مجرد اجراء روتيني تلقائي يستخدمه المعتدى الاسرائيلي لكسب الوقت وتخليد احتلاله وتثبيت الأمر الواقع .

لقد أصدرت حكومة الجمهورية العربية السورية في نفس اللحظة التي وافقت فيها على التمديد البيان الرسمي التالي ، الذى صدر بدوره كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/12237) :

" تنتهي ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فصل القوات في أواخر الشهر الحالي ، وقد سبق لسوريا أن قبلت تجديد مدة هذه القوة ، استجابة لمناشدة الدول الصديقة والمحبة للسلام وللمساعي الأمين العام للامم المتحدة . وكان الهدف من هذا التجديد آنذاك هو فتح المجال أمام المساعي الدولية لتحقيق تقدم جدى على طريق السلام . ولكن مثل هذا التقدم لم يتحقق بعد ، بسبب تعنت اسرائيل ، في رفضها تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، مما أشاع من جديد حالة اللاسلم واللاحرب ووضع منطقة الشرق الاوسط على مفترق طرق يزيد حالة التوتر ويضعف فرص الوصول الى السلام الدائم والعادل مع ما يرافق ذلك من احتمالات الانفجار الذى يعرض السلم والامن الدوليين الى الخطر . وبالرغم من هذه الظروف ، التي خلقها التعنت الاسرائيلي ، فان مساعي دولية عديدة لا تزال تبذل من أجل الوصول الى الحل الشامل للنزاع في الشرق الاوسط . ولطالما تجاوزت سوريا مع هذه المساعي مقدمة بذلك للمجتمع الدولي فرصا اخرى لكي يضاعف جهوده ، من أجل الشروع باقامة السلام العادل والدائم ، على أساس الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والأمل كبير في أن لا تضاع هذه الفرص المتاحة ، لأن البلاد العربية ، التي عبرت في مناسبات عدة عن رغبتها في اقامة السلام العادل ، لا يمكنها في الوقت ذاته أن تسكت على تحدى اسرائيل المستمر لارادة المنظمة الدولية وانكارها لحقوق الشعب العربي الفلسطيني كما أكدت ذلك الامم المتحدة في قراراتها ووثائقها العديدة وكان آخرها البيان الذى أصدره مجلس الأمن منذ أيام قليلة واستنكر فيه بشدة بالاجماع ممارسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة واعتبرها عائقا في الطريق الى السلام .

" ان الجمهورية العربية السورية ، انطلاقا من مواقفها المبدئية ، وحفاظا منها على اتاحة الفرصة أمام المساعي الدولية لاقامة السلام العادل والدائم على الأسس الآتفة الذكر ، قد قررت أن تمدد ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فصل القوات لفترة ستة أشهر وهي بذلك تقدم الدليل مرة اخرى على ادراكها لمسؤولياتها القومية والدولية ، وتأمل أن يتحمل المجتمع

(السيد العلاف، الجمهورية
العربية السورية)

الدولي مسؤولياته في هذه المرة فلا يترك اسرائيل تستمر في تعطيل فرص السلام والامعان في انتهاك ميثاق الامم المتحدة وتحدى المنظمة الدولية وقراراتها الخاصة بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط . الا أن سوريا في الوقت ذاته متضامنة في ذلك مع البلاد العربية الشقيقة لا يمكن أن تقبل الى ما لا نهاية احتلال اسرائيل للاراضي العربية وتكرها المستمر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني ” . (A/31/345, P.2)

هذه هي الأسباب والاعتبارات التي استجابت الجمهورية العربية السورية، من أجلها، الى نداء الدول الشقيقة والصديقة، والى رغبة السكرتير العام وأثبتت حسن نيتها وتضحياتها ورغبتها الصادقة في السلام باتاحة فرصة اخرى للجسود الدولية المبذولة من أجل الوصول الى ذلك السلام. وانني أحذر اسرائيل من اساءة تفسير هذه المبادرة السلمية الجديدة، التي أتاحتها الجمهورية العربية السورية، بموافقتها على تمديد ولاية قوات الامم المتحدة لمراقبة الفصل ستة أشهر اخرى، او من محاولة استغلال هذه المهلة الاضافية الجديدة لعرقلة جهود السلام وتثبيت سياسة الأمر الواقع .

ان الجمهورية العربية السورية لن تسمح باستمرار استغلال اسرائيل للنوايا والمبادرات السلمية العربية وستجد اسرائيل عند ما يحين الوقت، اذا ما انتهجت خلال الفترة الجديدة نفس سياسة الجمود والتعطيل التي انتهجتها خلال الفترات السابقة، ستجد أن مخططاتها قد باءت بالفشل . ان ما تطمح اليه الأقطار العربية هو السلام القائم على العدل، لأن السلام من غير عدل هو استسلام .

ان الطريق نحو السلام العادل في الشرق الاوسط واضح وبسيط، فمشكلة الشرق الاوسط لا تفتقر الى الحل، بقدر ما تفتقر الى تنفيذ الأسس والمبادئ، التي أصبحت معروفة ومؤيدة بما يشبه الاجماع لمثل ذلك الحل .

ان الأسس الثلاثة التي تشكل بمجموعها عناصر الحل العادل والدائم قد أصبحت معروفة للجميع، واذا ما تم تنفيذ هذه الأسس، باخلاص، بحسب ترتيبها المنطقي والزمني، فان الوصول الى الحلم الغالي الذي تصبو اليه شعوب المنطقة في مستقبل مشرق يرتكز الى السلام والعدل والرخاء . لن يكون بعيد المنال .

أول هذه الأسس ، هو انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة عملاً بمبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة ، وتنفيذاً لأحكام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومبادئ القانون الدولي .

وثاني هذه الأسس ، هو الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني وتمكين هذا الشعب من ممارسة تلك الحقوق التي طال حرمانه منها ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي العودة الى بيوته وأراضيه والاستقلال الوطني والسيادة واقامة دولته المستقلة في أرضه وفقاً لميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

(السيد العلاف ، الجمهورية
العربية السورية)

ان تحقيق الاساسين السابقين سيؤدي منطقيا وتلقائيا الى تحقيق ثالث أسس السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط . فمع انتهاء احتلال الاراضي العربية ومع حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية الكاملة وممارسته لها ستزول جميع أسباب الصراع في المنطقة وسيتمكن جميع دولها وشعوبها العيش بسلام وأمن كاملين .

ومن الطبيعي انه يزوال العدوان والاحتلال ، وبتمتع جميع شعوب المنطقة ودولها بالاستقلال والسيادة وتقرير المصير ، يمكن للضمانات الدولية من قبل مجلس الامن وعضائه الدائمين والامم المتحدة أن تكفل احترام جميع الاطراف لتعهداتها والتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة وأحكام تلك الضمانات الدولية ذاتها . وعندئذ يمكن أن تتطلع شعوب المنطقة الى تعزيز تقدمها ورخائها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والى انقاذ أجيالها المقبلة من ويلات الحرب والدمار التي ظلت المنطقة المنكوبة تقاسي منها لما يزيد على نصف قرن .

هذا هو التحدي الذي تطرحه الاقطار العربية من أجل السلام . لمن يرغب فعلا في السلام . أما الحديث المضلل عن المفاوضات تحت ثقل القهر والاحتلال . وأما الادعاءات الفارغة عن انتهاء حالة الحرب في الوقت الذي ترتكب فيه اسرائيل باحتلالها وممارساتها في الارض العربية أعدى وأبشع أعمال الحرب . فلم يعد يخدع احدا . ان الرأي العام العالمي أصبح يعرف وجه اسرائيل الاستعماري المزدوج . وأصبح يدرك أن أفعالها وممارساتها في الارض المحتلة . هي أكبر وأقوى دليل على كذب ادعاءاتها عن السلام والعدل والتعايش .

ان العرب على استعداد لتنفيذ واحترام جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين والشرق الاوسط دون استثناء . لا نستثني أي قرار سواء كان صادرا عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن .

واننا نتحدى مندوب اسرائيل أن يعلن نفس الالتزام . فانا لم يفعل - ونحن واثقون من أنه لن يفعل - فعلى هذه الجمعية العامة أن تعرف من هو المعتدي . ومن هو الضحية ؟ من هو الذي يتمسك بالامم المتحدة وميثاقها وقراراتها . ومن هو الذي ينتهك ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ؟ من هو الذي يرغب في السلام القائم على العدل ومن هو الذي يريد فرض الاستسلام القائم على القهر ؟ .

ان الامة العربية ستواصل كفاحها بكل طاقاتها من أجل تحرير أراضيها المحتلة واستعادة حقوقها السليبة . وستعطي الامة العربية للسلام كل فرصة وامكانياته . ولكن ذلك لن يكون أبداً على حساب أمنها ومستقبلها أو واجبها المقدس في الدفاع عن نفسها وأراضيها .

ان الجمهورية العربية السورية تؤمن بالامم المتحدة وبميثاقها وتؤمن بقدره منظمتنا الدولية - اذا أرادت - على فرض احترام ميثاقها وقراراتها ، وعلى القيام بدور ايجابي وأساسي في تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة .

وانطلاقاً من هذا الايمان ، فان وفد الجمهورية العربية السورية يرحب بمشروعي القرارين اللذين أعدتهما مجموعة عدم الانحياز عن قضية الشرق الاوسط واللذين يركز أولهما على عناصر القضية ومبادئها والأسس العادلة لحلها في حين يركز ثانيهما على الاجراءات العاجلة التي أصبح يتطلبها الموقف من قبل السكرتير العام ومجلس الامن والدول الكبرى المسؤولة عن الجهود والمداولات الرامية الى اقامة السلام العادل والدائم في المنطقة . ويرحب بالذات بما ركز عليه المشروعان من حيث عنصر الجدول الزمني لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة موضع التنفيذ .

ان الجمهورية العربية السورية قد ساهمت بجهودها المتواضعة مع شقيقتها جمهورية مصر العربية والدول العربية الشقيقة الاخرى في التعاون مع مجموعة عدم الانحياز والدول الصديقة الاخرى في اطار مشروعي القرارين المذكورين اللذين سيقدمان قريباً الى الجمعية العامة . ولن اكرر في هذه المرحلة ما تحدث به بالتفصيل الشقيق المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية عن بنود واحكام هذين القرارين . بل يكفي أن أشير الى ان الجمهورية العربية السورية تتضامن تضامنا كاملاً مع الدول الشقيقة والصديقة التي اشترت اليها من أجل ضمان الخروج من مناقشة قضية الشرق الاوسط الحالية بنتائج ايجابية تنهي حالة الجمود الراهنة التي تحاول اسرائيل اطالتها والابقاء عليها . وتدفع عجلة الجهود الدولية في نطاق الامم المتحدة نحو اقامة السلام العادل والدائم .

واننا لنعقد أن من واجب ومصلحة جميع أعضاء الاسرة الدولية معاوانتنا وتأييد جهودنا للوصول نحو هذا الهدف المنشود . لان احلال السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ليس في مصلحة شعوب المنطقة وحدها ، بل في صميم مصلحة وأمن وسلام شعوب العالم بأسره .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : لا أود في المرحلة الحالية أن أدخل في أي مناقشة معنية لجوهر هذه المسألة . وانني أحتفظ بحقي فيما بعد لان أعرب عن وجهة نظرنا بشأن مختلف جوانب المشكلات في الشرق الاوسط اذا ظهرت حاجة لذلك . غير انني أود أن أوجه الاهتمام الى أمر واضح هو اننا هنا مرة أخرى نطلب من أعضاء الوفود توضيح الغرض من هذه المناقشات . ان السؤال الوحيد الذي ينبغي أن نسأله اليوم : هل يمكننا نحن بمناقشة أخرى أن نقرب أكثر من السلام ؟ من الواضح ان الرد هو : لا . ولا يمكنني الا ان اكرر ان هناك جانبين خطيرين لهذه المناقشة المستمرة التي ترمي الى توجيه الهجمات لاسرائيل التي تستغرق مالا يقل عن ٥٠ في المائة من وقت هذه الجمعية العامة .

اننا نهدر كميات كبيرة من النقود اذا تم التعبير فحسب من خلال الاثار المالية المترتبة على كل هذه المناقشات التي تبلغ ملايين الدولارات لكي نستمع الى الوفود العربية وأصدائها يكررون ادعاءاتهم الكاذبة ضد اسرائيل دون ان تضيف أية نقطة جديدة ذات دلالة بالمرّة ثم نستمع الى وفد اسرائيل يرد على هذه الهجمات دون أن يأتي بجديد في كل مناسبة .

ان ميزانية الجمعية العامة تقترب من ٣٠ مليون دولار . ومن المقدّر يبلغ الانفاق على الوفود هنا أثناء الجمعية العامة نفس المقدار تقريبا . وبمعنى آخر ، فان ترف تركيز الهجمات على اسرائيل بالنسبة لـ ٥٠ في المائة من الوقت أمر يكلف تقريبا ثلاثين مليون دولار أو أكثر من اجمالي الميزانية الوطنية لعدد لا يستهان به من الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ولاى غرض ؟ .

ان الاموال التي تهدر على هذه المناقشات من الافضل أن توجه الى تخفيف البؤس الذي يوجد في العالم ونسمح لاطراف النزاع ان يحلوا مشكلتهم بمفاوضات مباشرة .

والآن ، فانني أرى ألامي وفودا أجداً أن دولها تقاسي من أقسى المشكلات السياسية والاقتصادية . وفي نفس الوقت ، تدخل حكوماتها في نضال لا أمل فيه ، على ما يبدو ، ضد الفقر والمرض والجوع الذي يؤثر في شعوبها . ونجد أن حكومات ودولا يعاني مواطنوها من القمع والسجن والتعذيب والافتقار الى الحرية ونواحي الضعف الاخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل اسرائيل الى التقيد بالنظام وأطلب اليه بعطف ان يتعاون مع الرئيس ، وان يتناول مشكلة الشرق الاوسط دون ان يتناول الحرمان الذي يعاني منه المواطنون في بلدان أخرى . لا بد أن التمس منه ذلك .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، لقد استمعنا الى بيان استغرق نحو ساعتين تقريبا حول الشرق الاوسط ، والى بيان قبل ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نعم ، ولكنهما كانا عن مسألة الشرق الاوسط .

السيد هيرتزوغ (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : انني أعتقد يا سيدى الرئيس ، أنه ينبغي علينا أيضا أن نتناول مسألة ضياع الوقت هذه . ومع ذلك ، فانني سوف أنزل على رغبتكم وسأواصل بياني .

اننا بدلا من أن نتناول المشكلات الملحة التي تؤثر في مئات الملايين في العالم ، فإن الجمعية العامة تخضع مرة أخرى لأمر من ممثلي العرب وتطرح موضوعا للمناقشة سبق أن ناقشناه فقط في الأسبوع الماضي ، الأمر الذي نجد معه أننا في الأسبوعين المتبقين للجمعية سوف نناقش فيهما على الأقل خمسة قرارات أخرى ان لم يكن أكثر .

وغني عن القول ، أن كل ذلك لكي نناقش جانبا بعينه من مشكلة الشرق الأوسط . وهذا اتباع لآطار الانتقاء الذي تتميز به منظمتنا بشأن كل القضايا . اننا سوف نتجنب بالقطع صراعا في الشرق الأوسط قد مزق المنطقة ، ووفقا لما قاله وفد لبنان قد أدى الى قتل خمسين ألفا وجرح مائة ألف ومليون لاجيء . اننا سوف نتجنب كل النزاعات التي تقلق الشرق الأوسط وخاصة أننا نجد جيوش معبأة على الحدود عبر الحدود العربية المشتركة . كل ذلك سوف نتجاهله في إطار مناقشة للشرق الأوسط . اننا سنستمع بالاستماع الى سلسلة من الخطب من قائمة تضم أساسا الدول العربية ووفود الكتلة الشيوعية ، ومضمون كل خطبة من هذه الخطب يعرفها كل منكم هنا مقدما عن ظهر قلب ولا يتعين علينا سماعها من جديد . فهل علينا أن نذعن لرغبات البلدان العربية المختلفة لأن لدى احداها مباراة في مجلس الأمن والأخرى دلت على براعتها الفائقة في مناقشة فلسطين والثالثة ينبغي عليها أن تحتكر الجمعية العامة لثلاثة أو أربعة أيام ليكون لها رأيها أيضا في المناقشات الصبانية التي نضطر الى الاستماع اليها بانتظام . انكم بالموافقة على هذا الموقف ترضون فقط نزوات الساسة العرب القلائل الذين يودون أن يسجلوا اسهاما سياسيا بغض النظر عن آثار هذه المناقشة على ما يحدث في الشرق الأوسط .

انني أكرر ما قلته منذ أيام ، أن الدول العربية المنتجة للبترول تسهم سوبا فقط ب ٩٩ ر. في المائة - أى أقل من ١ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة ، وفي مواجهة هذا الاشتراك المنخفض بالنسبة لدخولها فانها تحتكر ما يربو على ٥ في المائة من وقت الجمعية العامة في جنون ارتياهم باسرائيل .

فألى أى مدى يمكن لهذه المنظمة أن تحتل هذا الترف ؟ ان هذا الاهدار للوقت يستمر على حساب مشكلات ملحة للعالم ولرفاهية العالم . اننا لا نعزز قضية السلام قيد أنملة في الشرق الأوسط بقبول هذه المناقشة والاذعان لها .

ان كلامنا هنا ينبغي أن يسأل نفسه سؤالا اذا كان صادقا بشأن السلام في الشرق الأوسط وهو : هل الصياح الأجوف الذى يحتل . ه في المائة من وقت الجمعية العامة سوف يحرك الشرق الأوسط قيد أنملة نحو السلام ؟ اذا كان الأمر كذلك ، فأنني لن أشكو على الاطلاق . ولكنكم تعرفون قدر معرفتي بأنه لن يؤدي الى ذلك ، بل على العكس نجد أنه يأتي بالمنطقة بعيدا عن السلام ويطمس القضايا بفيض من البلاغة الجوفاء ، ولقد رأينا ذلك في الخطبة الطويلة التي ألقاها مندوب سوريا المليئة بالتكرار .

وكما قال السيد سكرانتون ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الاسبوع الماضي في آخر مناقشة لهذا الموضوع ، وأقتبس ما قاله :

” اننا نجد مرة أخرى أن المتكلمين أنفسهم يقولون نفس الشيء ، ولا شيء من هذه الكلمات المشحونة يخدم المفاوضات حتى ولو خطوة واحدة ” . (A/31/PV.76,P.36)

ان ما يزعجنا أكثر من ذلك ، هو أن الجمعية العامة تحاول عامدة متعمدة أن تنال من سلطة مجلس الأمن .

ان مجلس الأمن قد توصل الى قرارات يشكلان أساسا من وجهة نظر حكومة اسرائيل للتفاوض نحو سلام عادل ودائم . وان هذين القرارين قد قبرا من قبل الدول الأطراف في النزاع . ان قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) يطالب الدول المعنية والداخلية في نزاع ١٩٧٣ بالآتي :

” أن تبدأ على الفور بعد وقف اطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بكل أجزائه ”

وقد جاء بهذا القرار فضلا عن ذلك :

” أن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت اشراف مناسب بغية اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط ” .

وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يؤكد ما يأتي :

" ان تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وهذا ينبغي أن يتضمن تطبيق المبدأين التاليين :

" ١ ' انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من أراضي احتلت في النزاع الأخير ؛
 " ٢ ' انهاء كل المطالب أو حالات الحرب والاحترام والاعتراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها بعيدا عن التهديد أو أعمال القوة . "

ان هذا القرار يؤكد ، في جملة أمور أخرى ، ضرورة " ضمان الحرمة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، عن طريق تدابير من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح " .
 انني أعتقد أنه من الصواب أن أشير الى أن هذا القرار قد تم اعتماده بالاجماع من قبل كل أعضاء مجلس الأمن في الجلسة ١٣٨٢ .

ان لدينا في اطار هذين القرارين اطارا يمكننا أن نتحرك من خلاله نحو المفاوضات . و اذا كانت الوفود العربية لا تقبل الأساس الذي ورد في هذين القرارين . فليقولوا لنا ذلك علنا ، واننا سوف نعرف على الأقل موقفهم . و اذا كانوا من ناحية أخرى يقبلون ما ورد كأساس ، فليقلعوا عن المزايدات وعن التحدث بأسلوب ملتو وعن تقديم قرارات تشير بالبلبة كل أسبوع . لقد حان الوقت لكي ينتهي التحدث بوجهين ، وكما قال ممثل الولايات المتحدة منذ أيام ، ينبغي أن نطلع عن الحديث وأن نبدأ في التفاوض .

ان أماننا هنا القرارين اللذين قبلا من قبل كل الدول الأطراف في النزاع . فلننصرف وفق ما ورد فيهما وأن نوقف المناقشات هنا .

لقد قرأتم موقف حكومة اسرائيل مؤخرا ، من قبل رئيس الوزراء ، بأننا على استعداد لأن نقوم الدولتان المشرفتان على رئاسة مؤتمر جنيف باعادة عقد مؤتمر جنيف بتشكيله الأصلي ، وقد علمنا منذ أيام بصورة غير مباشرة - ولكن عن طريق وسائل الاعلام ، وفي بيان أمام أعضاء الكونغرس الامريكاني - عن اعلان الرئيس السادات بأنه على استعداد لمعاودة عقد مؤتمر جنيف . فاذا كان الأمر كذلك ، فلماذا نحتاج الى مناقشة أخرى ، وما هو الغرض من هذه المناقشة ؟ لماذا تتم هذه المناقشة هنا

بهذه التكاليف الهائلة ؟ دون أن تؤدي الى نتائج عملية على الاطلاق . لماذا لا تقوم الدول الأطراف في النزاع بمناقشة فيما بينها في مؤتمر ؟

ففي الاسبوع الماضي فقط ، أثناء بحث لنزاع نهر الفانج ، فان ممثل مصر الموقر كان نشطا للغاية في أن يقترح أن أفضل سبيل لحل النزاع يتمثل في أن يقوم الطرفان بالاجتماع سويا وأن يتوصلا الى حلول ، وأن محفل النقاش لا ينبغي أن يكون الجمعية العامة للأمم المتحدة .

انني أود أن أسجل ما ينبغي أن يعتبر بياننا تاريخيا ، لكنني أجد نفسي متفقا تماما مع ممثل مصر الموقر . لأن الأسلوب الذي اقترحه بشأن نهر الفانج - هو الأسلوب الوحيد المتحضر الذي يمكن أن تحل في اطاره المنازعات - ألا وهو أن يجلس الأطراف سويا ويناقشوا الأمر .

لقد خرجنا باعلانات وبيانات كثيرة هنا ولم نقدم على أى اجراء .

ومنذ ما يربو على أسبوع مضى ، نجد أن ممثل الأردن اختتم حديثه بما اعتقدت انه نداء للعقل والتعقل . وهو نداء كما قال : " أن نتخلص من الماضي وأن نضع المحراث بدل الدبابة " .

(A/31/PV.69.P.32) . لقد رحبت ببيانه وأعلنت رسميا أمام هذا المحفل بأنني على استعداد لأن أنزل من على هذه المنصة ، وبأسلوبنا المحدود أن نبدأ عملية المفاوضات وجها لوجه والمصالحة .

ولكن ندائي لم يجد أى صدى . وان عرضي ما زال قائما . ويداي مازالت ممدودة كدليل على المصالحة . فاذا كان يعني ما يقول فلنبدأ على الأقل أمام هذه الجمعية بالتدليل على حسن النية وأن نتخذ خطوة واحدة الى الأمام . وكما أشار الرئيس ماو " فان مسيرة ألف ميل تبدأ بخطوة واحدة " .

وفي الاسبوع الماضي في مؤتمر الاشتراكية الدولية في جنيف القى رئيس وزرائي ببيان هام بشأن هذه القضية ، واسمحوا لي ان اقتبس عدة مقتطفات من حديثه ، حيث قال :

ان مؤتمر الامن والتعاون في اوربا اعطى لنا درساً حاسماً في التعقل الدبلوماسي لقد علم كل الحكومات بان العلاقات الدولية ينبغي ان تعكس التوليفة بين امل العالم كما نحب ان يكون والعالم كما هو قائم بالفعل . وانه في هذا الربع الاخير من القرن العشرين نجد ان الحروب لا تحل شيئاً وان الكلام افضل من القتل وان التاريخ لا يمكن ان يرجع الى الوراء ، وبالتالي فان المواقف الفعلية تتطلب حلولاً مستجيبة متعقطة واقعية .

" انني ارى هذا على انه المنجز الذي تم انجازه في هلسنكي . لقد تناول الواقع ، واقع حالة غير كاملة وحاول ان يبني على هذا هيكل جديد للاستقرار الاوروبي والتعايش السلمي . ونظراً لان المؤتمر قد احرز قسطاً من النجاح فاننا نتمكن من ان نطرح على انفسنا سؤالاً ، " ماهي الخطوة التالية ؟ "

" ماهي الخطوة بالفعل ؟ "

" اود اليوم ان اقترح رداً على ذلك انني اوجه هذا الى زملائي في مؤتمر الاشتراكية الدولية بدافع من المبادئ والمقاصد التي عرفت بها حركتنا العظيمة .

" وانني اطرح هذا على الاشتراكية الدولية ، بأن الوقت قد حان بان نطالب بأن يطبق مثل هلسنكي وان يتخذ هذا كمشال لصنع السلام في منطقتي . فلنجدد عقد مؤتمر جنيف ويصبح هذا المؤتمر مؤتمر هلسنكي للنزاع العربي الاسرائيلي . انني اتحدث عن مؤتمر جنيف بشأن التعاون والامن في الشرق الاوسط .

" واعتقد ان الوقت قد حان واني على يقين من ان تجربة هلسنكي تجربة قيمة للغاية ففرضها واطارها وتشكيلها وجدول اعمالها ومبادئها كلها تنطبق بروحها ان لم تكن بنصها .

" ولا يخالجنني شك في ان مؤتمراً مثل مؤتمر هلسنكي سوف تكون له عيوبه وحدوده ، فشأننا شأن اوربا نجد ان المشكلات التي سوف تحل في الشرق الاوسط تكون احياناً معقدة وعميقة الجذور . ولكنني ايضا على اقتناع بانه لا يمكن حل هذه المشكلات بالحرب .

" وانني اود ان تكون هذه وجهة نظر الآخرين في منطقتنا . لقد استمعنا مؤخراً

لبعض الاصوات في الشرق الاوسط - وبلغتنا عن طريق وسائل الاعلام وعن طريق زوار السـ
بعض العواصم العربية - توهي بان هذه هي وجهة نظر الآخرين . ولكنني لا اتحدث بتاكيد
وانني اقول ذلك لان التحدث عن الرغبة في حل سلمي لم توجه الى اسرائيل مباشرة .
” وبالتالي فاني اعتقد ، اذا كانت النوايا جادة بالفعل فان مكان بحث هـذه
المشكلات هو في المؤتمر الذي اقترحته .

” ويجب ان تكون القاعدة الحاسمة كما كان الحال في هلسنكي ، الحوار ، وليس
التهديد بالحرب .

” ولا ينبغي على المؤتمر ان يحاول المستحيل عن طريق وهم عقيم بان التاريخ يمكن
ان يعود الى الوراء . فموضوعه ينبغي ان يتمثل في الانفراج وفي التعايش . وهدفه ينبغي
ان يرمي الى اقامة هيكل اقليمي جديد من الاستقرار والامن والسلام يستند على واقع الشرق
الاوسط .

” واسمحوا لي ان اعقد مقارنة بمؤتمر هلسنكي مرة اخرى . وانني اقوم بذلك لان لمؤتمر
هلسنكي اثارا سياسية هامة على موقفنا في الشرق الاوسط .

” ولم تكن الدولتان العظيمان وحدهما هما اللتين جعلتا من الممكن عقد المؤتمر
الاوروبي بل كان في المقام الاول الدول الأوروبية ذاتها . ان كانت الدول الأوروبية هي التي
اقامت لبنات البناء من الانفراج الاقليمي كأساس لحوار بين الشرق والغرب واسع النطاق .
وعملية خلق السلام كانت الاطراف التي تقع في جغرافية أوروبا نفسها .

واستطرد يقول :

” ان هلسنكي تعلمنا ان الانفراج في منطقتنا هو مسؤوليتنا نحن العرب والاسرائيليين
سويا . انه ينبغي علينا نحن ان نقيم لبنات البناء ، بناء التفهم الاقليمي . وعندما نقوم
بالوفاء بالتزاماتنا يمكن للقوى الخارجية ان تفي بالتزاماتها في المساعدة في تعزيز الصرح
الذي قمنا باعداده .

” ان التعايش والامن ، والتجارة ، والتقنية ، والتعاون ، والجسور الانسانية كلها
تعتبر عناصر هامة في هلسنكي . وانني اقبلها . اعتبرها كجوهر جدول اعمال لمؤتمر جنيف

بشأن الامن والتعاون في الشرق الاوسط . لان السلام الدائم يعتبر مسألة علاقات وتبادلات بين الشعوب وليس بين الحكومات وحدها .

"وهناك مجال هام ينبغي فيه ان اخرج عن مثال هلسنكي كمال لنا في الشرق الاوسط - في المؤتمر الاوروبي نجد ان التغيرات الاقليمية التي اعقبت الحرب لم تكن قضية فان خريطة ثلاثين عاما مضت تم تعزيزها ان لم يكن قد تم اضافة الصبغة الشرعية عليها .

"ان اسراييل تطلب اقل من ذلك بكثير ، اننا لا نعتبر الخطوط القائمة خطوطا واقعية نهائية ، فعلى العكس من واقع اوربا فاننا لا نطالب بابقائها واستمرارها ان حل السلام .

"ووفقا لسياستنا المعلنة ، ان اسراييل على استعداد لان تتفاوض مع جيرانها بشأن حدود سلام تختلف عن الحدود الحالية دون ان تهدد امننا ودفاعنا ."

واختتم رئيس وزرائنا بيانه كما يلي :

"ان مهمتنا الجماعية والتحدى امامنا جميعا هو ان ننقل روح هلسنكي عبر البحر المتوسط الى منطقة تحتاج الى هذه الروح وبالرغم من كل قيوده وعيوبه فان هلسنكي يبرز جهدا تاريخيا لتحطيم حواجز العداوة بين الشعوب ، حتى عندما تكون امور الحدود والاراضي لم تحل بعد ، فانه ينقل اليها التفهم بان الحروب لا تحل شيئا ، وبدلا منها ينبغي ان نحل الحوار ، ولا بين الاطراف في اقليم الاطراف ذاتهم ، وبعد ذلك في الوقت المناسب تدعم الدول العظمى هذا الحوار .

وفي ضوء هذا فان المسرح سوف يكون معدا لعقد هلسنكي للشرق الاوسط في جنيف . وفي ضوء هذا فان الصراع العربي الاسرائيلي سوف يكون في طريقه بالفعل على طريق الحل الدائم السلمي .

ان حكومة اسراييل قد اوضحت موقفها . ومن جانبنا ان مؤتمر جنيف الذي عقدني كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ يمكن ان تعاود عقده باكر . وبالتالي ما هو الهدف وانني اتساءل ما هو الهدف من كل هذه المناقشات غير المثمرة ؟ وما هي الميزة التي يمكن ان نكسبها من الاستماع مرة اخرى الى تكرار لا ينتهي في هذه المناقشات من الوفود العربية ومن اصدقائها وايضا من الوفد الاسرائيلي ، دون ان اذكر المهاترات البالية التي درجنا عليها من زملائنا من الشيوعيين ؟ لن نخرج بشيء .

انكم تعرفون ذلك جميعا . انه اهدار سخيـف لا طائل وراءه للوقت والمال .
 وبالتالي فانني اود ان اقترح على الوفود التي بادرت بمقد هذه المناقشة . وان اقترح
 على الجمعية العامة ان توقف هذه المناقشة وان تتحرك نحو المفاوضات وجها لوجه بين الاطراف
 وفقا للاطار الذي خلقه بالفعل مجلس الامن .
 ان موقف حكومة اسراييل موقف واضح لا لبس فيه ، وكما تم الاعراب عنه في كلمات رئيس وزرائي
 التي استشهدت بها الان .
 اننا على استعداد للتفاوض الذي يؤدي الى السلام .
 وفي تاريخ صراعنا الطويل اننا لم نحرز اي تقدم في هذا التاريخ دون مفاوضات . ومن
 ناحية اخرى اننا لم ندخل في مفاوضات دون ان نخرج بتقدم . وبالتالي فلنقلع عن هذا الحديث
 ولنشرع في المفاوضات .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل اسرائيل خاصة لا مثاله لطلبي المتواضع . وفيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على هذه المناقشة الطويلة ، فانه ينبغي علينا أن نستشير اللجنة الخاصة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والمالية .

السيد بتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان ازمة الشرق الاوسط تهدد السلم العالمي والأمن الدولي لما يرهو على ثلاثة عقود ، ولقد قامت الأمم المتحدة بالعديد من المبادرات والجهود لايجاد سبيل يؤدي الى حل سلمي ، ودائم وعادل لهذه الأزمة ، لكي توقف العدوان واحتلال الاراضي العربية ، وأن تنهي القمع للشعوب العربية وأن تقضي على خطر الحرب . لقد اتخذت المنظمة الدولية ، مرات عديدة ، قرارات هامة فيما يتعلق بأسباب هذه الأزمة ، وأساليب وطرق حلها . وقامت الاغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشجب عدوان اسرائيل ، وأعربت عن وجهات نظرها بشأن سلوكها ، وصاغت مقترحات محددة للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة ودائمة ان دروس عام ١٩٧٣ واضحة ، ولا ينبغي ان نسمح بالعودة الى حالة " اللاهرب واللاسلم " ، لان هذا الوضع سيكون محفوفا بمخاطر جادة للسلم والأمن .

ان موقف يوغوسلافيا بشأن أزمة الشرق الأوسط معروف للجميع . ان تأييدنا القوى والمستمر ومساعدتنا للاهداف العادلة للنضال التحرري للشعوب العربية وتضامنا مع الشعوب العربية ينبع من تفاني يوغوسلافيا العميق ووقفها الصلبة ضد كافة اشكال السيطرة الاجنبية ، والعدوان والاحتلال . وفيما يتعلق بنا ، فانه ليست هنالك أية أسباب قوية يمكن أن تبرر الاستيلاء بالقوة على الاراضي الاجنبية أو تبرر عمليات ضم الاراضي تحت أية ذريعة كانت . ان المجتمع الدولي والأمم المتحدة رفضتا المحاولات لاضفاء صبغة شرعية هلى مثل هذه الممارسة ، بغض النظر عن الذرائع المختلفة التي قدمت بغية تعزيز هذه الممارسة ، والا فان العالم سوف يدخل في القريب العاجل الى حالة لا وجود فيها للقانون ، ونجد أن بأس السلاح سيصبح لغة العصر .

ولهذا السبب ، فان يوغوسلافيا كانت تطالب دائما بضرورة انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ . وينبغي على اسرائيل ان تدرك ان هذا يعتبر شرطا لا غنى عنه لا للتوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط فحسب ، ولكنه ايضا شرطا لاغنى عنه

بالنسبة لانيها هي والحياة السلمية لشعبها . فمن الوهم أن نعتقد أن مرور الوقت يمكن أن يضيف صيغة الشرعية على الاحتلال ، أو أن الشعوب المحتلة يمكن أن تقبل سلطة واوامر المحتل . وينبغي على اسرائيل ان تفتنم هذه المناسبة التاريخية ، وان تنتهج ، في نهاية الأمر ، اسلوبا واقعيا لحل هذه المشكلة ، لان هذه الفرصة قد لا تتاح مرة اخرى .

لقد دارت مناقشة مستفيضة ومفيدة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني في هذه القاعة مؤخرا . واعادت الغالبية العظمى من المشتركين تأكيد الموقف بأنه لا يمكن ان يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط دون حل لمسألة فلسطين وتأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لقد تم التركيز على أن مسألة فلسطين تعتبر لب مشكلة الشرق الاوسط لسنوات عديدة ، ومن ثم ينبغي أن تختص هذه المشكلة بالاهتمام المناسب في عملية حل ازمة الشرق الاوسط . واننا نأمل في ان تدرك اسرائيل مدى خطئها الكبير في محاولاتها ، على مر عدد من السنين ، لبناء حرية شعبها على اساس اغتصاب حقوق وحرية شعب فلسطين . وينبغي أن تفهم أيضا بأنها لم تعد قادرة على أن تمنع شعب فلسطين من ان ينال حقه في دولة خاصة به ومع الاسف لا زالت اسرائيل تحاول أن تدق اسفينا بين الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وممثله الشرعي الوحيد الذي يمثل في منظمة التحرير الفلسطينية وفي مواقف مشابهة ، نجد أن التاريخ قد دلل بوضوح على نفس الاجابة ، ألا وهي ، أنه لا يمكن لقوة اجنبية ، بغض النظر عما لديها من وسائل ، ان تفصل الشعب عن قيادته بينما نجد أن القيادة تمثل الاماني والمصالح الصادقة لهذا الشعب في نضاله من اجل الحرية . ان الوحدة بين شعب فلسطين وقيادته ، الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ، قد تم تأكيدها طوال المحن القاسية اثناء النضال الذي شنه شعب فلسطين ، وخاصة اثناء السنوات القليلة الماضية . ومن ثم فانه من الضروري ان تعترف اسرائيل بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ولمثله منظمة التحرير الفلسطينية . وبماكان هذا ان يخلق امكانيات لدفع عملية التسوية الحقيقية لازمة الشرق الاوسط ، وذلك باشتراك جميع الاطراف المعنية بصورة مباشرة .

اننا على ايمان راسخ بأن مثل هذا الاسلوب يكفل الظروف للتوصل الى حل شامل لازمة الشرق الاوسط ، والذي ينبغي ان يتضمن ضمانات دولية للسيادة ولسلامة الاراضي ، والاستقلال السياسي لجميع الدول والشعوب في المنطقة ، وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة

معترب بها . واننا نؤيد المبادرات واستعداد أغلبية أعضاء مجلس الأمن لبذل الجهود لبلوغ هذه
الغاية . ان الاسلوب والوقت اللازم لتوفير مثل هذه الضمانات ينبغي ان يكون هدف أو محل اتفاقية
بين أطراف النزاع وأولئك الذين يودون أن يسهموا في التوصل الى تأمين هذه الضمانات ، وينبغي
أن يتم ذلك بطبيعة الحال تحت اشراف الأمم المتحدة .

ان يوغوسلافيا كانت تبذل جهوداً دائمة وتشترك بدور نشط ونافع ، مع دول غير منحازة
أخرى ، في السعي من اجل التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط . ومثل هذا الموقف
ازاء ازمة الشرق الاوسط تم التأكيد عليه ايضاً في مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز في كولومبو ،
الذي اكد من جديد تأييده الكامل والمطلق للشعوب العربية في نضالها من اجل تحرير الاراضي
المحتلة واقامة دولة فلسطينية كما اكد المؤتمر ان الفشل في حل ازمة الشرق الاوسط يمثل تهديداً
للسلم والأمن .

وإثناء المناقشة التي دارت مؤخرا بشأن مسألة فلسطين ، أكدت وفود عديدة أن قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يعتبران من المكونات الهامة للاطار الذى يرمي الى الحل الشامل لازمة الشرق الاوسط . وقالت بعض الوفود ان هذين القرارين هما الاطار الوحيد المتفق عليه . ان القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يعتبران دون شك قرارين هامين لحل مشكلة الشرق الاوسط ، وكانا في وقت اعتمادهما يمثلان الاطار الوحيد المتفق عليه . وفي هذه الاثناء اعترف المجتمع الدولي بأن مسألة فلسطين ، لا يمكن ان تعتبر جانبا انسانيا فحسب ، يتمثل في مشكلة اللاجئين ، ولكنها مشكلة سياسية في المقام الاول ، تتضمن كفالة حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، ودون تسوية هذه المشكلة ، لا يمكن ان يتم التوصل الى تسوية سليمة لازمة الشرق الاوسط . وفي ضوء هذا التطور ، فانه من الضروري ان نكيف القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الى واقع جديد . وهذا يعني ، في جملة أمور أخرى ، انه ينبغي ان تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في كل الجهود لحل هذه المشكلة . واننا نعتبر ، ان مشروع القرار الذى قدم الى مجلس الامن ، من قبل الدول غير المنحازة الاعضاء فيه في كانون الثاني /يناير الماضي ، الذى لقيت عناصره الاساسية تأييدا واسسع النطاق في مجلس الامن ، وبين أعضاء الامم المتحدة ، نعتبر ان هذا المشروع يجسد أهم العناصر للتوصل الى حل شامل ومقبول بصفة عامة لازمة الشرق الاوسط .

في ضوء ما سبق ، فان وفد يوغوسلافيا ، يعتقد ان الوقت قد حان لعقد مؤتمر الامم المتحدة للسلام في جنيف باشتراك كل الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ليس هناك وقت لان ننتظر ، فالمشاورات البناءة والسجدية ينبغي ان تبدأ بأسرع ما يمكن .

واننا نعتقد انه يجب على هذه الدورة للجمعية العامة ان توفر فوق كل شيء ، حافزا لحل هذه الازمة وفقا للقرارات المعنية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن . ويرى وفد بلادي ، أن المبادئ التالية ، توفر أنسب أساس لتسوية عادلة : أولا ، انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها منذ ٥ حزيران /يونيه عام ١٩٦٧ ، ثانيا ، الاعتراف بحقوق شعب فلسطين الوطنية غير القابلة للتصرف وتحقيقها بما في ذلك حق اقامته لدولة خاصة به ، ثالثا ، ضمانات مناسبة لكل الشعوب والدول في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلام وأمن .

وفي الوقت ذاته ، ينبغي على الجمعية العامة ، أن تطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة

أن يطلب الى مجلس الأمن وفقا لمبادرته بتاريخ ١ نيسان/ابريل عام ١٩٧٦ ، اتخاذ ترتيبات لاعادة عقد مؤتمر جنيف ، بغية بدء عملية المفاوضات الحقيقية ، لتسوية أزمة الشرق الاوسط .
واننا نأمل في أن تتمكن في الدورة القادمة للجمعية العامة ، من أن نرحب بالنتائج الايجابية لهذه المفاوضات التي يمكن أن تؤدي الى حل لهذه المسألة الهامة للغاية .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : انني أود أن أurd على ممثل اسرائيل ، بشأن الموقف المالي للامم المتحدة ، وهو اهتمام لا يضاهيه للاسف اهتمام مماثل بمصير الفلسطينيين .

ان الشكوى التي أبداها ممثل اسرائيل ، بأن الجمعية العامة تخصص . ٥ في المائة من وقتها لمناقشة قضايا غير موالية بالنسبة لاسرائيل ، ينبغي أن ينظر اليها في ضوء سلوك اسرائيلي في المنطقة وهنا في الامم المتحدة . وحتى اذا خصصت الجمعية العامة ٩٠ في المائة من عملها ووقتها لمسألة فلسطين ، فاننا نعتقد أن هذا ، لا يقارن بضخامة الصعاب والعقبات التي تعترض سبيل الفلسطينيين وغيرهم من الدول العربية على أيدي اسرائيل . فليس هناك شعب آخر عانى كما عانى شعب فلسطين ، ولكنه مازال يناضل بقوة . ان فلسطين كلها قد سلبت وتم ضمها واستيعابها وفقا ، كما يعرف الجميع ، لمشروع وضع مسبقا وتم تنفيذه بغض النظر عن المعاناة واهدار الكرامة التي تعرض لها شعب فلسطين الاصلي ، وكما تعرفون ، كان هناك في البداية ، مشروع التقسيم الذي تم تنفيذه بتوسع مفرط ، واعقب ذلك خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ، التي كانت جزءا من اتفاقية الهدنة في ذلك الوقت ، وهذا لم يترك أكثر من ٢٠ في المائة من فلسطين الاصلية في أيدي عربية . وتم التوصل الى ذلك بالقوة الفاشمة ، على العكس من مشروع التقسيم الاصلي ، وبغض النظر عن أنه كان غير مشروع . ووضعت حرب عام ١٩٦٧ اللمسات الاخيرة على امتصاص فلسطين كلها ، فضلا عن سيناء ومرتفعات الجولان . وعند ما قامت الامم المتحدة بالوساطة بين الاطراف المعنية لكي يتم انسحاب القوات من الاراضي العربية المحتلة ، أعطت اسرائيل ردها على مذكرة يارنغ وهو رد معروف ، وقالت انها لن تنسحب الى حدود ما قبل حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ . وكان هذا ردا رسميا على استفسار رسمي من ممثل الأمم المتحدة . أي وثيقة يمكن أن تكون أكثر اقناعا للأمم المتحدة لكي تتفهم الطابع التوسعي لاسرائيل ؟ .

عندما يتحدث العرب عن التوسع الصهيوني ، فربما نجد ان البعض قد تساورهم شكوك بشأن الصهيونية . ان الصهيونية تطالب بتجمع اليهود في فلسطين على حساب السكان الاصليين الفلسطينيين وهو يعني تشريد السكان الحقيقيين وتوطين عناصر أجنبية مكانها . وهو يعني طرد الملاك الحقيقيين واستقدام مستوطنين أجانب . ان الدعوة التي توجه الى كل اليهود لكي يستوطنوا اسرائيل ، تعني بطبيعتها التوسعية ، الاغفال الكامل لحقوق الآخرين . ان مفهوم الحدود الممكن الدفاع عنها ، والذي تدفع به اسرائيل ، يعتبر في السياسة الدولية المعاصرة ، أداة من أدوات التوسع حقا . ان قسم فلسطين الذي خصص لاسرائيل ، وفقا لمشروع التقسيم ، لم يأخذ في اعتباره الهجرة اليهودية المقبلة . لفلسطين ، وبالتالي جعل التوسع يبدو أمرا يمليه الطابع الصهيوني لدولة اليهود .

ان المفهوم اليهودي لاقامة دولة في فلسطين هو عدم جعل هذه الدولة متسعة لكي تستوعب هجرة اليهود فقط ، وانما لكي تبقى أيضا على ماتزعم أنه حدود يمكن الدفاع عنها . وهذا يخلق التوسع الزاحف والجور على أراضي الدول العربية المجاورة . هل هناك دولة أخرى في العالم تحاول أن تجد متسعا لعدد غير محدود من المهاجرين ، وتتوسع نتيجة لذلك غير اسرائيل ؟ هل هناك أية دولة تصر على الحفاظ على حدود تتوسع على الدوام غير اسرائيل ؟ هل هناك دولة أخرى تبني مستوطنات لمن تستقد مهم من أجنب على أراضي الآخرين ولديها من الصلف ما يجعلها تقول للعالم علنا بأن هذه المستوطنات قد بنيت لتبقى ؟ ان العالم لم يفهم بعد الطابع الحقيقي للصهيونية ، التي لا تستند - فحسب - على تشريد الملاك الحقيقيين للأرض ، ولكنها تتضمن أيضا تحويل الصهيونية الى وحش توسعي يهدد جيرانه التمساء .

ان احتلال اسرائيل لأراضي العرب قد قارب عامه العاشر . لقد اتخذت قرارات كثيرة - أكثر مما يكفي - ولكن ماهو مصير هذه القرارات ؟ من الذي يتذكر هذه القرارات ؟ ان تحدى اسرائيل لهذه القرارات قد أصبح مثلا يضرب . والازدراء الذي تعامل بها اسرائيل هذه القرارات يعتبر اهانة للأمم المتحدة . ان مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة - وهو عرف أساسي في الميثاق - قد تم تجاهله دون عقاب . اننا نقوم هنا باتخاذ قرارات تريح ضمائرنا ، ولكن سرعان ما يطويها النسيان . وهذه القرارات التي تنتهك فقط لن تسهم في استقرار الشرق الأوسط ان لم نتهبها بتدابير عقابية .

اننا نتحدث كثيرا عن مقاصد وأهداف الميثاق ، ولكننا لا نبذل أى جهد لتعزيز هذه الأهداف واحترامها . ليس هناك شيء يمكن أن يعتبر مقدسا ، الا اذا كان العالم يود أن يجعله مقدسا قولا وعملا . ولا توجد قدسية للميثاق ما لم نرفع جميعا لواء أحكامه . ولكننا هنا نتحدث عن خرق اسرائيل للميثاق . وسكوتنا يساعد على هذا ويقره . اننا لا نقبل جميعا أن نواجه المسؤولية الحقيقية التي نتحملها بمقتضى الميثاق . والجميع يعلم علم اليقين أن اسرائيل لن تتخلى عن الأراضي المحتلة اذا استمر هذا السلوك الأجوف بلاعمل ، عمل قوى من جانب جميع الدول الأعضاء بما في ذلك الولايات المتحدة ، فان هذا وحده هو الذي سيحمل اسرائيل على قبول مبدأ الانسحاب من الأراضي العربية . اننا نتحدث كثيرا عن عدم قبول الغزو ولكننا لا نفعل الا القليل لتطبيق هذا

المبدأ . اننا نتحدث فقط بكلام أجوف عن المبادئ الواردة في الميثاق عندما نجد أن انتهاك هذه المبادئ الأساسية لا يؤثر فينا . لقد درجنا هنا على عادة التكلم كثيرا مع عمل القليل لتنفيذ كلماتنا .

والبعض منا ، حتى الآن ، لم يشجبهوا صراحة الاستيلاء على الأرض بالقوة . فانهم يتذرعون بصياغة لفظية عن الانسحاب "من أراضي" أو "من الأراضي" . والبعض ذهبوا الى النقيض الآخر لكي يتركوا قضية الحدود لعملية المفاوضات . اننا مطالبون بأن نعرب عن التزامنا بوضوح وبصورة لا لبس فيها ، بالمبادئ التي وردت في الميثاق . ان ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بالتضحية بأحكامه من أجل الانتهازية السياسية . فأهداف ومقاصد الميثاق لا يمكن أن تقبل التلاعب بالمبادئ المقدسة التي تعهدت الدول الأعضاء بالاحصائها .

لقد قيل الكثير بشأن القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) أثناء مناقشة قضية فلسطين في الأسبوع الماضي . وأعرب الكثيرون عن وجهة النظر القائلة بأن هذا القرار هو الاطار الوحيد المقبول للحل في الشرق الأوسط . وأبرز حكم من أحكام القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) هو عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة . وبالنسبة لهذا المبدأ فقد تعهدت بتأييده لا الدول الأعضاء فحسب ، وانما أيضا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن . ولنبحث كيف تفسر اسرائيل هذا الحكم الذي تم التأكيد عليه كثيرا .

كما قلت من قبل ، كان رد اسرائيل على مذكرة يارنخ معروفا جيدا ولا يحتاج الى تكرار . ان مايربو على ٦٠ مستعمرة اسرائيلية تمت اقامتها حتى الآن في الضفة الغربية وفي غزة . وتتعرض مرتفعات الجولان السورية يوميا لأعمال انشائية لاقامة مستوطنات يهودية . وحال سيناء ليس بأفضل من ذلك . فبناء مدينة " ياميت " يسير على قدم وساق دون توقف . واقامة مستوطنات في شرم الشيخ في سيناء ومد خط سكك حديدية من طرف شبه الجزيرة المصرية الى مدينة " ياميت " يسير أيضا على قدم وساق .

وفي هذا الشأن نجد أن جريدة التيمز اللندنية نشرت في عدد الجمعة ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ - أي منذ أسبوعين - أن السيد رابين ، رئيس وزراء اسرائيل ، أثناء زيارة قام بها الى مدينة ياميت الجديدة في شمال سيناء ، أنكر أنه يوجد تعارض بين رغبة اسرائيل في السلام

وادعائها بأن هذه المدينة - وهو يقصد مدينة ياميت والأراضي المصرية في سيناء - " يجب أن تستوعب " - طبقا لزمع السيد رابين - " في إطار حدود دولة اسرائيل لضمان حدود يمكن الدفاع عنها " . وواصلت جريدة التيمز اللندنية كلامها :

" ان ياميت التي أقيمت منذ حرب ١٩٧٣ واستوطنت بنواة من المهاجرين الروس والأمريكيين - يوجد بها الآن ٢٠٠ عائلة . وكانت الخطة الأصلية التي وضعها السيد ديان وزير الدفاع السابق ، تقضي بإقامة ميناء سكانه ٢٥ ألف نسمة . ولكن الخطط الحالية لا ترمي الى توطيين أكثر من ثلاثة آلاف . "

ورغم ادعاء السيد رابين فان ياميت يمكن أن تصبح وفقا لما ورد في جريدة التايمز اللندنية مرة أخرى — عقبة جادة لاحتراز تقدم نحو السلام اذا عاد العرب واسرائيل الى جنيف . فان اسرائيل — كما قالت التايمز — مصرّة على أن تحتفظ بهذه المدينة ، وبالمستوطنات المحيطة في شمال سيناء ؛ وتأمل في أن تقسم شبه جزيرة سيناء بخط يمتد تقريبا من هذه المستعمرات الى شرم الشيخ . ويوحى هذا بنية الاحتفاظ بقطاع غزة المكتظ بالسكان ، ويعيش فيه حوالي ٤٠٠ ألف عربي ، على الرغم من أن العرب يعتبرون غزة جزءا من " دولة فلسطينية " . كما اعتمدت الجمعية العامة — بالفعل — هذه الفكرة . ما هي الأدلة الأخرى التي تريدونها بشأن توسعية اسرائيل ؟ أى دلالة أكثر من ذلك ، على احتقار اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ؟

وورد في صحيفة " واشنطن بوست " أخيرا في أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ أن الـ ٦٨ مستعمرة الاسرائيلية تغطي الخريطة ابتداء من مرتفعات الجولان السورية ، الى سيناء المصرية في الجنوب . ويوجد ٧٥ ألف يهودي في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من الحرب ، وقد أصبحت هذه النقطة موضع جدل دولي ، بشأن نوايا اسرائيل الخاصة بتسوية في الشرق الأوسط .

وقد أطلق اللورد كارادون الدبلوماسي البريطاني المشهور ، على هذه المستعمرات اليهودية ذات مرة ، انها تعتبر مراكز للتدمير . وقد أضاف اللورد كارادون الذي اشترك في صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي أصبح ، وفقا لما ورد في " واشنطن بوست " أساسا للمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية ، ان القوة في أرض معادية لا تعتبر ضمانا للسلام ، ولكنها ضمان لاستمرار العداء بدلا من السلام .

ان أسلوب اسرائيل في السلام ، لا يتعارض فقط مع ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه يعتبر أيضا امانة لكرامة الحرب . ويعتقد السيد رابين رئيس وزراء اسرائيل انه ليست هناك أى تعارض على الإطلاق بين السلام في الشرق الأوسط ، وبقاء اسرائيل لمستوطنات يهودية في الأراضي العربية . ولا يزيد ذلك الطين بلة ، ولكنه يدل على صلفها ، وهذا يعتبر أمرا ينال من مستقبل اسرائيل ، كما انه خطير عليها .

ستظل القدس إحدى القضايا الأساسية في حل مشكلة الشرق الأوسط . ان اسرائيل تتحدث بصرف عن ضمها للقدس ، واستيلائها عليها بصورة نهائية ، واعتبارها القدس جزءا لا يتجزأ من

أراضيها . ولقد اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة ، طالب فيها اسرائيل بأن توقف التدابير التي تتخذها في القدس ، وهذه القرارات تعلن أن ضم اسرائيل للقدس لاغ وباطل . وستكون اسرائيل مخطئة اذا اعتبرت أن ضمها لهذه المدينة المقدسة سيسهم في اقرار السلام ، فكل شبر من الأراضي العربية قامت اسرائيل بضمه سوف يظل شرارة يمكن أن تؤدي في النهاية الى اندلاع حرب كبرى . ان مدينة القدس التي قامت اسرائيل بضمها ، بسهولة غير عادية ، لا بد وأن تعتبر مصدرا لاندلاع ثورات جديدة في المنطقة ، ان ليس هناك بين الحرب ، بل ليس هناك بين البشر ، ولنترك المسلمين جانبا من يقبل التخلي عن القدس لاسرائيل .

ان ضم هذه المدينة يعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، الذي نتحدث عنه كثيرا وباحترام . ان هذا الضم يتعارض مع مبدأ عدم السماح باحتلال الأراضي عن طريق الغزو ، وهو يعتبر تحديا للمشاعر الغالبة والساحقة للمجتمع الدولي ، الذي يعترض على ضم مدن لدول أخرى عن طريق القوة أو الغزو . وسوف تعتبر هذه القضية احدى العقبات التي لا يمكن تجاوزها ، للتوصل الى سلم في الشرق الأوسط .

ان وجود قوات اسرائيل ، على الأراضي العربية ، يعتبر في حد ذاته سببا للحرب . ومجرد وجود قوات أجنبية على أراضيها فان الدول لها حق لا جدال فيه في أن تمنع هذا العدوان . ان الهدوء الحالي في الشرق الأوسط ، سوف يتحول ولاشك الى نار ملتهبة في المستقبل ، ما لم تنسحب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها لسنوات عديدة . والوضع الراهن خداع ، لأنه يجعل الحديدا منا يعتقدون ان المنطقة ، في طريقها الى تسوية ما ، خاصة في أعقاب الاعلانات التي صدرت من جوانب عديدة . لن تكون هناك تسوية بشأن مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، لن تكون هناك تسوية بشأن القدس ، وهي المدينة المقدسة التي ضمت ثلاثة أديان سماوية . لن تكون هناك تسوية بشأن رفض وعدم قبول مستوطنات يهودية على الأرض العربية . ان اسرائيل تبذر بذور المواجهة الدائمة ببناء مستوطنات يهودية في الأراضي العربية .

وليس هناك ، في عصرنا هذا ، مجال لخرافة الحدود الآمنة . فحدود كل دولة آمنة على شرط أن يكون هنالك تفهم متبادل بين الجيران . أما الحدود التي تقام بالقوة ، فلا بد وأن تثير مواجهة بمجرد انهيار هذه القوة أو ضعفها . ان التفهم والموافقة المتبادلة وحدهما بشأن قضايا

الحدود ، هما اللذان يقضيان على التوتر . ان اسرائيل ليست مخلقة فحسب اذا اعتقدت انه يمكن الابقاء على الحدود بالقوة ، ولكن ما هو أكثر من ذلك سوف تفوض في وحل الدمار اذا استمرت في الامتناع بهذا الوهم وهو أن التوسع والحدوان ينبغي أن يكونا ركيزة علاقاتها مع الدول العربية . ان هذا العصر الذي نعيش فيه هو عصر الصواريخ والتكنولوجيا ، وبالتالي ينبغي على اسرائيل أن تدرك تماما أن الحدود الطبيعية للبحار والجبال قد فقدت معناها فجأة كأساليب فعالة للأمن . ان التكنولوجيا العسكرية المتقدمة الحالية لاسرائيل ، يمكن أن تكون أيضا زائلة ، ولن تكون لها أية قيمة دائمة .

ان العرب يرون أن كل بوصة استولى عليها العدو بها لغم سوف ينفجر ، وعن طريق سياسة التوسع الزاحف ، فان اسرائيل تبذر بذور متاعبها بنفسها . ان من يبذر يحصد العاصفة . وهو مثل عربي قد يم .

ان الامم المتحدة لها الحق في أن تتساءل عن صدق مزاعم اسرائيل المتعلقة باقامة السلام في الشرق الاوسط ، فتصرفات اسرائيل تتعارض مع تصريحاتها . ان بناء مستوطنات في الارض العربية واصرار اسرائيل على ضم أجزاء ضخمة من الاراضي العربية لا يمكنانها من أن تتحدث عن السلام . ان وصفتها للسلم تتضمن بين أمور أخرى ضم القدس ، والاستيلاء على أجزاء ضخمة من سيناء ، واستيلاء غزة ، والابقاء على المستوطنات اليهودية في الارض العربية ، ولكن مع ذلك ، فان اسرائيل تتوقع من العرب أن ينفذوا ببيانات قادتها . ان هذه تعتبر اهانته لعقلنا وفهمنا . ان مبادرة اسرائيل للسلام لا ينبغي أن تؤخذ بمعناها الظاهري . ان تصرفاتها تبطل ما يرد على لسان قادتها ، فلا يمكن لاي انسان عاقل أن يتوقع أن يقبل العرب اسلوب اسرائيل للتوصل الى السلام . ان السيد رابين تحدث مؤخرا عن مؤتمر سلام للشرق الاوسط على غرار مؤتمر الامن والتعاون في هلسنكي ، ولم يقل أن اسرائيل سوف تحترم مبدأ عدم الاستيلاء على الأرض بالقوة . ولكن ما كان يقصده هو أن ترتيبات الحدود تعكس وزن النصر العسكري وبأس القوة ، وسياسة قبول الوضع الراهن التي تمارسها اسرائيل بصورة محمومة لن تؤدي الى السلام . ان اسرائيل تفهم أن العرب ليسوا ببسطاء لكي يأخذوا كلامها على محمل الجد . ان السلام على أساس الغزو العسكري لن يتم تحقيقه ، فعلى اسرائيل أن تختار اما أن تتوصل الى السلام دون أن تعتمد على غنائم الحرب أو أن تقبل استمرار المواجهة العسكرية ، ولكنها لا يمكنها أن تحصل على السلام وغنائم الحرب . فالانسحاب من كل الاراضي العربية أمر ضروري لاقرار السلام في المنطقة . وفي الاسبوع الماضي اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين لاقامة دولتهم في أرضهم . ان مبدأ الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ، وحقوق الشعب الفلسطيني شرطان لا غنى عنهما حتى يسود السلام في منطقتنا ، وبدونهما ، فان المنطقة سوف تستمر على دربها الحالي الذي يتميز بالهدانات ثم النضال المسلح ، والحروب وسفك الدماء .

ان المجتمع الدولي عليه مسؤولية أدبية ، ولنترك المصالح جانبا ، وذلك من أجل اقرار

السلام في الشرق الاوسط. ان الموقف الراهن يعتبر تهديدا للسلام والامن الدوليين ، والأحداث يمكن أن تتصاعد في أية لحظة الى اندلاع كامل ، وعلى الامم المتحدة أن توقف هذا الاتجاه نحو الحرب قبل أن يتفجر الموقف . ان للدول الأعضاء مصالح صادقة في أن تبذل أقصى قدر من الضغط على اسرائيل ، لكي تنسحب من الاراضي العربية ، والتدابير العقابية وفقا للفصل السابع قد لا تكون ممكنة من وجهة نظر بعض الدول الأعضاء ، ولكن التصرف والضغط من جانب واحد على اسرائيل أمر لا غنى عنه لكي تدرك اسرائيل بأن العالم لا يمكنه أن يقبل تصرفاتها ، خاصة وأن هذه التصرفات يمكن أن تؤدي بالعالم الى هاوية الحرب النووية . ان ما حدث في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ليس ببعيد . حتى ننسأه . ان استراتيجية اسرائيل في هذه القاعة وفي هذه المنظمة ، هي أن تضعف معارضة العالم للاستيلاء على الأرض بالقوة بمرور الوقت . ومن المهم أن نناقش مشكلة الموقف في الشرق الأوسط في الامم المتحدة بغض النظر عن قلق السيد ممثل اسرائيل بشأن العبء المالي الذي يشكله ذلك على الامم المتحدة . ان الشكاوى بشأن عدم جدوى المناقشات التي توجه اللوم لاسرائيل . غير ذات موضوع لأن اسرائيل بأعمالها هي التي تدعو الى الاسراف في هذه المناقشات . اننا هنا نتحدث بالكلمات ولكنها تكشف طبيعة الأعمال الخطيرة . ان استياء العالم لتصرفات اسرائيل يتم التعبير عنه هنا عن طريق الكلمات ولكنها كنا نود أن يتم تطبيق هذه الكلمات على الصعيد العملي . ان المناقشات هنا تشكل عرضا فعليا لما يحدث في الشرق الاوسط ، ولاني أفهم أن اسرائيل في حالة عصبية بشأن المناقشة هذه لأنها تكشف طبيعة أعمالها السيئة وهذه الأعمال لا تخرق فحسب ، ميثاق الامم المتحدة ولكنها تعتبر تهديدا للسلام والأمن العالميين .

كلنا هنا باستثناء اسرائيل نهتم بالتوصل الى تسوية سلمية دائمة في الشرق الاوسط . كلنا هنا نعلق أهمية عظمى على المناقشة الحالية لأنها تمثل اسهاما من جانب الدول الأعضاء لتمتد الى السلم في الشرق الاوسط . وعلينا جميعا أن ندرك أن السلام لن يتحقق اذا استند على غنائم الغزو . ولن تشهد سلاما اذا لم تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة ، وبالتالي سيظل السلام سرايا اذا لم تتم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه في أراضيه . اننا لسنا متفائلين حيال المستقبل في ضوء تصرفات اسرائيل في الأراضي المحتلة ، واصلها ضد الفلسطينيين ان اندلاع حرب مقبلة أمر يزداد تأكيدا ، فهل هذه الجمعية سوف تواجه مسؤوليتها حيال اسرائيل بأن تبلغها

أننا قد استمعنا الى ما يكفي من تسوياتها ، ولا يمكننا أن نواصل السير على طريقها المحفوف بالمخاطر الذي يمكن أن يزعج بالعالم الى جحيم . وانه يهبط على اسرائيل أن تكون متعلقة في قبول مبدأ الانسحاب واستعادة الفلسطينيين حقهم في أراضيهم . لا يمكننا أن نقبل هذا الموقف الانتحاري ، واذ نقلت الجمعية العامة هذه الرسالة ، واستمعت اليها اسرائيل ، فسيكون هناك سلام في الشرق الاوسط ، والا ستكون الايام معدودة قبل أن تبدأ حلقة اخرى من سفك الدماء والحروب .

اليوم يصادف أهم المناسبات الدينية في الدول الإسلامية . أقدم لهم هنا أحر التهاني ،
انه يوم عيد الاضحى الذى يأتي في أعقاب مناسبة من أقدم المناسبات الدينية الإسلامية عندما وقف
النبي محمد على قمة جبل عرفات بالقرب من مكة يخطب في المسلمين خطبة الوداع ، قبل رحيله الى
الجنة، وقال النبي :

"اللهم فاشهد ، اللهم اني قد بلغت ، اللهم فاشهد ."

انني لا أجد كلمات أفضل من تلك الكلمات التي جاءت على لسان النبي . لقد قلت لكم ان حربا ستندفع في الشرق الاوسط بأسرع مما تتوقعون ، مالم تحدد اسرائيل الى رشد ها بالانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها واعادة حقوق الشعب الفلسطيني .

السيد ماتيئاس (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف في الشرق الاوسط وضع لا يمكن السكوت عليه ، غير مستقر وسيظل كذلك طالما بقي يعتمد على العدوان واحتلال أراضي الدول الاخرى . الى جانب ذلك ، فان اسرائيل برفضها الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة وخرقها المستمر لميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن انما تشكل أيضا تهديدا دائما ، ليس بالنسبة للسلم والامن الدوليين فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة لسلم المنطقة . فكلما انتهى احتلال اسرائيل للاراضي العربية في وقت مبكر ، كلما كان ذلك أفضل ليس بالنسبة للسلم في المستقبل فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة لسلم وأمن اسرائيل ذاتها .

ان جذور هذه المشكلة ترجع الى الطريقة التي انتهت بها الانتداب البريطاني على فلسطين والذي تمخض عنه ميلاد اسرائيل . وان الاحداث الدامية التي تلاحقت بعد ذلك ، مع الاعتداءات المستمرة على مدى ٢٨ عاما قد تابعتها وجود الشرق الاوسط على شفا حرب أخرى ، وطوال هذه الحقبة من الزمن ، ظل شعب فلسطين محروما من حقوقه الشرعية بما في ذلك حق تقرير المصير ، وكذلك حقه في تكوين دولة قومية مستقلة على اراضيهِ . ان الشعب الفلسطيني يحيش كلاجئين في اراضي الغير . في حين تظل اسرائيل تحتل اراضيهِ وأراضي الدول العربية المجاورة . ان هذه المشكلة مشكلة انسانية عميقة ، تتضاعف تحت تأثير الخرق المستمر للقانون الدولي ، والادعاءات المتبادلة التي تعتمد على التاريخ والاساطير .

ان الامم المتحدة لايمكن ان تقبل مثل هذا الوضع القائم على مبدأ الاستيلاء على الاراضي

بالقوة ، ولا يمكنها ان تسمح باستمرار هذا الوضع الذي ينطوي على نتائج مخيفة بالنسبة للمستقبل .
ان المحاولات التي تمت داخل وخارج الامم المتحدة لحل هذه المشكلة ، لم تؤد الى نتائج مرضية .
ان المفاوضات التي أطلق عليها المفاوضات على مراحل ، قد تمخضت فقط عن نتائج جزئية ، لانها
أهملت مجالات حيوية من المشكلة .

انه من الضروري ان نقوم بجهود جديدة وسريعة لكي نصل الى حل شامل يضم ، الى
جانب أمور أخرى ، تمتع شعب فلسطين بحقوقه الاساسية التي لا يمكن التنازل عنها . فليس هناك
أى تناقض بين الحقوق الشرعية القومية لشعب فلسطين العربي ، وحقوق اسرائيل في البقاء ، فمن
المعيب ان نتصور تلاشي دولة اسرائيل ، ومن المعيب ايضا ان نتخيل اندثار الحقوق القومية لشعب
فلسطين العربي .

من الواضح ان الوضع الراهن لا يمكن أن يظل طويلا على ما هو عليه ، ومن الجلي أيضا أن
أى تغيير في الوضع لا يمكن ان يتم بالاعمال العسكرية . ولذلك ، أرى أنه من الضروري ان نخرج
من هذه الحلقة المفرغة للاعمال الانتقامية والعدوان والتوسع . ولا بد من أن نجد تسوية سلمية على
اساس احقاق العدل لجميع الاطراف .

ان قرارات مجلس الامم تضم أساسا مقبولة من جانب كافة الاطراف ، بالنسبة لتسوية تقوم
على أساس التفاوض . والاحداث الاخيرة تدل على تحرك عام تجاه إعادة عقد مؤتمر جنيف في المستقبل
القريب ، وذلك من أجل استئناف المفاوضات . ومن نافلة القول ، انه اذا لم يشترك جميع الاطراف
المعنيون بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر ، فلن يتم سوى تقدم بسيط حيال
سلم عادل .

في شؤون الامم ، يأتي وقت يهيب فيه تيار لواء استغل في حسيه لأدى الى السلم . وربما
نكون الان قد وصلنا الى تلك اللحظة التاريخية التي قد تستطيع فيها الجمعية العامة ، ان تحدد
الوقت ، وتدفع التيار تجاه مؤتمر السلام ، وذلك باشتراك الدول العظمى والحركة الكبرى للدول غير
المنحازة ، لاقامة سلم راسخ في الشرق الاوسط ، ولتعزيز حسن النوايا بين العرب وبين اسرائيل
على اساس العدالة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الان الى آخر المتكلمين في قائمة

جلسة بعد ظهر اليوم .

وقبل ان نرفع الجلسة ، أود أن أشير الى موضوعين ازدادا تحقيدا مؤخرا نظرا لقائمة

المتكلمين .

أولا الاتجاه من جانب الوفود بأن يكونوا آخر المتكلمين في المناقشة ، وثانيا ممارسة الوفود

لطلب التكلم أكثر من مرة في المناقشة الواحدة .

وفيما يتعلق بالمشكلة الاولى ، فاني أرجع لحكم القاعدة ٦٨ من النظام الداخلي للجمعية

العامة التي تنص على :

" ويدعو الرئيس المتكلمين الى الكلام حسب ترتيب ابدائهم الرغبة في الكلام "

وانني بالتالي اعتبر أن الترتيب سيكون بترتيب ادراج الاسم على القائمة . ولا يمكن لاي وفد أن يطلب

ان يكون آخر المتكلمين . لان هذا في رأيي قد يؤدي الى منازعة تكتيكية ، لا يمكننا أن نقبل طلب

أي وفد أن يكون آخر المتكلمين ، وبالتالي وقبل ان تقفل قائمة المتكلمين ، أقول انها ستكون نهائية

وأخر متكلم هو الذي سيسجل اسمه كآخر من طلب الكلام على القائمة .

ولذلك ، فسوف التزم بهذه القاعدة ، ولا يمكن لأحد ان يكون له الحق في طلب الكلمة

الاخيرة في هذه المناقشة .

المشكلة الثانية ، هي ممارسة الوفود التي ترغب في الكلام أكثر من مرة في نفس المناقشة .

وفي الماضي ، فان الجمعية العامة لم تلجأ الى القاعدة ٧٢ من النظام الداخلي التي تنص على :

" للجمعية العامة أن تحدد الوقت الذي يسمح به لكل متكلم وعدد المرات التي

يجوز فيها لكل ممثل ان يتكلم في مسألة بعينها "

ثم تمضي نفس المادة فتقول

" وقبل البت في أي اقتراح بفرض مثل هذه القيود يسمح لاثنتين بالكلام في تأييده

ولاثنتين من الممثلين بالكلام في معارضته ."

انني لا أريد أن أخوض في مناقشة أخرى بشأن هذا الأمر الصعب ولكنني أقترح عليكم أن يكون عدد المرات لأي وفد لكي يشترك في المناقشة هو مرتين فقط ، وهناك أيضا عملية ممارسة حق الرد ، ويمكن أن تكون المناسبة الثالثة للحديث .
انني لن أطلب البت في هذا الشأن الآن ، لأن ملاحظاتي قد تدهش الكثيرين ، ولكنني سوف أطلب تعاونكم ورأيكم صباح الغد ، وآمل أن تكونوا على استعداد للتعاون معي .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥ .